الذي تتبناه، أن دول الحزب الواحد يمكن أن تحقق الاستقرار أيضاً.

الجزء الثالث

القوة الوطنية الشاملة

إن نهوض الصين هو هبة الطبيعة[1]. ففي الـ 2000 عام الماضية نعمت الصين بمكانة الدولة العظمى بضع مرات... حتى في حقبة زمنية متأخرة، أي في عام 1820، قبل 20 عاماً تماماً من حرب الأفيون، كانت الصين مسؤولة عن 30% في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. هذا التاريخ الذي حظيت به الصين بمكانة الدولة العظمى جعل الشعب الصيني فخوراً ببلاده من ناحية، ومن الناحية الأخرى حزيناً جداً على مكانة الصين الدولية الحالية، فهو يعتقد أن انحدار الصين هو خطأ تاريخي يجب عليه تصحيحه.

وان شاوتونغ. «نهوض الصين في أعين الصينيين»

في كنف القصر الصيفي الشهير، في إحدى الضواحي الشمالية الغربية لبكين، تقع مدرسة الحزب المركزية للحزب الشيوعي. هذا الحرم الداخلي -الذي ظل يديره هيوجينتاو، حتى تسلّم مقاليد الرئاسة عام 2002- يعج بالمنظرين الإيديولوجيين الرسميين الذين يعدون قيمين أمناء على عقيدة الحزب، وهم ينقلون خلاصة معارفهم لقادة المستقبل.

obeikandl.com

فقبل أن تجري ترقية جميع الكوادر العاملة، يجب عليها أن تخضع لدورة تثقيفية في المدرسة -تستمر عادة 100 يوم- تهدف إلى إعادة شحن مخزونها الإيديولوجي. المدرسة هي خليط صيني نموذجي يجمع بين الفخامة والبساطة، ويكوِّن ما يشبه تجمعاً اشتراكياً طاباوياً بطرقات مشجرة على الجانبين وأبنية تكتسي طابعاً رسمياً، تمتد إلى جانب مجمعات سكنية شاهقة تتدلى حبال الغسيل من شرفاتها.

في أوائل عام 2005، ألفيت نفسي جالساً داخل إحدى قاعات التدريب في هذا المكان، محوطاً بمجموعة من ألمع وأفضل مفكري السياسة الخارجية في الصين، وهم يشاهدون عرضاً يتحدث عن قوة الصين يقدمه عالم الاقتصاد الذي ينتمي إلى اليسار الجديد هيو أنغانغ. وهو مكان معروف تتخذه الحكومة الصينية الهشة لجمع المفكرين لمناقشة الأمور السياسية والإستراتيجية. لكن ما لم يكن اعتيادياً حيال هذا اللقاء، فهو أن المنظمين قرروا، للمرة الأولى في تاريخ المدرسة، دعوة بعض خبراء السياسة الخارجية من الخارج. ولهذا السبب، كنت أنا هناك مع خيرة من بعض «العلماء الدوليين» الذين قاموا بزيارة CCCPS مدرسة الحزب الشيوعي المركزية في الصين. تحت شعار أزرق كتب بأحرف ضخمة تقرأ «الصين والعالم: قوة، ودورٌ، وإستراتيجية»، افتتح لي جيونرو، نائب رئيس المدرسة ومحاضر بارع بشرح عقيدة الحزب، النقاشَ بلغة منمقة قائلاً: «تُعدّ مدرسة الحزب المركزية لغزاً تكتنفه الأسرار، لكنها اليوم تفتح أبوابها لكل العالم. وهذا الحدث سيكون لحظة مهمة سيسجلها تاريخنا».

القوة الوطنية الشاملة

لا بد أن الصين هي أكثر قوة صاعدة واعية لذاتها في التاريخ. فمن الصعب تخيل مستشاري نابليون، أو اللورد بالمرستون، أو بسمارك، أو جورج بوش، وهم يعدون الجداول البيانية المعقدة لتصنيف قوة بلادهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية في خضم المنافسة، بل ذلك بدقة ما كان يحاول هيو أنغانغ أن يفعله في ندوتنا؛ وهو ليس وحيداً فيما ذهب إليه بحال من الأحوال. رأى أن «CNP» -اختصار للقوة الوطنية الشاملة- قد أصبح هاجساً وطنياً، حيث تعد «CNP» أكثر من اختصار مناسب للإستراتيجيات الصينية. فمنذ عهد صن زي حتى الآن، استنتج الصينيون أنه بمجرد النظر إلى نقاط ضعف خصمك ستتمكّن من فهم مكامن القوة لديك.

فكل مركز من المراكز الاستشارية المهمة للسياسة الخارجية في الصين، ابتكر دليلاً خاصاً به ليقدّم قيمة عددية لقوة كل دولة. وكانت الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية هي السباقة للمشاركة في تطوير هذه الطريقة - بابتكار دليل يضم أربعة وستين مؤشراً للقوة في عام 1996. ولكي يبقى متقدماً، قام المعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة -وهو مركز استشاري ضخم يعج بجواسيس صينيين من وزارة أمن الدولة- بتطوير مجموعة من البرامج الحاسوبية المنافسة، مستخدماً مسوحات الخبرة الحاسوبية، وتحليل التراجع، وشبكات المعلومات التوجيهية، إضافة إلى تحليل مجموعات. وفي عام 1999، شاركت القوات العسكرية الحزب بتفويض الأكاديمية العسكرية الصينية، بتطوير -فيما يبدو- معادلتها العلمية لقياس القوة الوطنية (P=K x H x S).

في عصر العولمة والمعايير العالمية هذا، من المدهش أن يركز المخططون الإستراتيجيون الصينيون تركيزاً لا يخجلون منه على القوة «الوطنية». ففكرة استعادة السيادة مجدداً من القوى والشركات الاقتصادية العالمية ومجموعات الأفراد، لا سيما الإرهابيين، هي عنصر ثوري كامن للرؤية الصينية للعالم.

على أي حال، فإن فكرة تكون «شاملة» هي الفكرة الصينية الأكثر تميزاً. فجميع دلائل القوة الوطنية الشاملة تركّز على القوة السياسية والاقتصادية، إضافة إلى القوة العسكرية. وأخيراً، كان هناك محاولات لإيجاد طرق لقياس أدق أساليب القوة (التي لا يمكن إدراكها) مثل الجذب الثقافي. ويشرح أحد الأكاديميين لماذا تُعد الشمولية المبدأ الأساسي للقوة، بالاستعانة بتشبيه من الماضي. يسأل البروفسور يان إكسيوتونغ: «لماذا» كان الاتحاد السوفييتي أكثر قوة من اليابان في الثمانينيات؟ ثم يشير إلى أنه في عام 1985، كان الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد السوفييتي 741.9 مليار دولار فقط، مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي لليابان الذي بلغ 1.220 مليار دولار. ولكن على الرغم من أن اليابان كانت إحدى النمور الاقتصادية، إلا أنها كانت فأراً عسكرياً، وكان الاتحاد السوفييتي الفقير يمتلك آلة عسكرية تعادل الآلة العسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثَمّ فهو يزعم[2]: «أن القوة الشاملة للاتحاد السوفييتي كانت في مصافّ القوى العظمى، في حين أن اليابان كانت مجرد قوة بارزة»؛ الاستنتاج واضح: بالطريقة نفسها التي جعلت الإنماء المتوازن ضالة الإصلاحيين

المنشودة في السياسة الداخلية، كذلك جعلته أمراً حيوياً جداً للصين، لكي تحقق ما يدعوه الأكاديميون «مظهر القوة المتوازنة»؛ إذ يجب أن تتوازن طاقة الينغ (ying) للقوة الاقتصادية مع اليانغ (yang) للثقل العسكري والسياسي والمعنوي.

بالرغم من استخدامهم الطرق المعقدة لقياس القوة، لا يزال الباحثون الصينيون يبذلون كل ما في وسعهم لمواكبة النمو المتسارع لبلادهم. في قائمة تصنيف الدول في تسعينيات القرن العشرين، تخلت الصين عن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وروسيا وبعض الدول الأوروبية. ولكن وفق آخر الحسابات التي أجريت على جميع المؤشرات على اختلافها، تفوقت الصين عليها جميعاً باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية. والأمر الغريب، هو أنه كلما حققت بلادهم مزيداً من القوة، بات مفكرو السياسة الخارجية لديها أكثر حذراً حيال التباهي الاستعراضي.

تغذية الغموض

في مسرحية برتولت برتشت* «غاليليو» كان عالم الفلك الذي حمل اسم المسرحية حراً بتفسير جميع اكتشافاته الفلكية، باستثناء أهم اكتشاف له: وهو حقيقة أن الأرض تدور حول الشمس. وقرابة جيل [ثلاثين عاماً]، عانى صناع السياسة الخارجية الصينيون مأزقاً مشابهاً: فالموضوع الوحيد الذي كان يُعد تجاوزاً للحدود، هو صعود الصين إلى مكانة القوى العظمى، فالكلمة الصينية «نهوض» «jueqi» أصبحت من

الأمور المحرمة فعلياً.

كان المسؤولون الصينيون خائفين من أن تنظر بقية دول العالم إلى نهوض الصين على أنه تهديد لها، وبذلك تتحالف عليها. وكانوا يأملون أنهم إذا رفضوا التحدث عن نهوض بلادهم، فإن بقية دول العالم لن تلاحظ أن بلادهم آخذة في النهوض، لذا فضلوا التحدث عن «التطوير»، وهو تعبير سياسي ملطف يسمح لهم كما يقول أورويل*: «بتسمية الأشياء دون استحضار صورتها الذهنية».

إن تطور الصين الذي لن يلين، فيما يبدو، قد سار على هدى شعار دنغ شياو بينغ الذي أعطى الأمر بـ «tao guang yang hui» ويعني حرفياً «حجب السطوع وتغذية الغموض». حين أطلقت هذه العبارة المرة الأولى–ترجمت رسمياً على أنها «لننتظر دورنا ونبني قدراتنا»–[3] كان يقصد دنغ شياو بينغ أن الصين هي بلد ضعيف وفقير يجب أن يتجنب النزاعات ويركّز على التطور الاقتصادي. وبالطريقة نفسها التي تخلى بها عن التزام ماو بالتخطيط المركزي في السياسة الداخلية، عزف دنغ شياو بينغ بكل هدوء عن سياسة الصين الخارجية الثورية لدعم «الطابور الخامس» الشيوعي في دول جنوب شرق آسيا؛ وعن خوض الحروب مع الهند وفيتنام؛ وعن النظر بارتياب إلى المؤسسات المتعددة الأطراف.

إن إستراتيجية دنغ شياو بينغ الجديدة، التي تنطوي على عدم

*برتولت برتشت :كاتب ومسرحي ألماني.

انتهاج سياسة خارجية واضحة، كانت تعني أن الصين يجب أن تبقى محايدة في الحروب والنزاعات المتعلقة بعالم النفوذ أو الصراعات على الموارد الطبيعية أو كما قال: «لا تقحم نفسك فيما لا يعنيك». ومن أجل القيام بهذا يجب على بكين أن تتواضع وترضخ لبعض القضايا الصغيرة المهمة على المدى البعيد، ويجب عليها أن تتخلى عن عادة الحرب الباردة؛ لتكسب على الأقل صداقة الدول الاشتراكية الأخرى. من الآن فصاعداً، يجب على الصين أن تفتح ذراعيها لأي بلد يمكن أن يساعدها في بحثها عن الأسواق الجديدة والموارد الطبيعية والدعم السياسي.

أما المخططون الإستراتيجيون الأمريكيون، ومنهم بول ولفوويتز أو روبرت كاغان أو جون مير شيمر، فهم يبحثون عن دليل واضح لـ «تهديد الصين»، فسلوك الجمهورية الشعبية يمكن أن يكون محيراً. وعلى الرغم من أنهم يدّعون أن الصين تبحث عن راحتها، وتسعى وراء التفوق على الآخرين كالقوى الصاعدة السابقة، إلا أن بكين تبدو مصممة على دحض ادعاءاتهم. فبدلاً من تقليد سلوك ألمانيا المولع بالقتال تحت حكم القيصر ويلهلم، أو اليابان الإمبراطورية، تبدو الصين مهوّسة بتجنب النزاع.

إن استلهام هذه المقاربة قديم قدم التلال. منذ زمن «فن الحرب» لصن زي، والمفكرون الصينيون يعتقدون أن الحرب هي إخفاق

*أورويل: كاتب إنكليزي، وناقد مخلص للأنظمة الاستبدادية.

للإستراتيجية، ويفضلون مواقف المناورة؛ كي يتمكنوا من التوصل إلى الحل دون إطلاق طلقة واحدة. ولكن إذا كانت أهداف المقاربة قديمة، فمحتوى إستراتيجية الصين الكبرى حديث جداً.

لقد اكتشفوا أن تعزيز الغموض هو مهمة عسيرة، ولا سيما إذا كان في بلادك أكبر عدد سكان في العالم، واقتصادك ينمو بواقع 10 في المئة في السنة، وميزانياتك الدفاعية تكبر على نحو أسرع أيضاً، ثم إن شركاتك ستستثمر في جميع أنحاء العالم. ففي الجامعات والمراكز الاستشارية الصينية، يتزايد صخب المفكرين الذين يطالبون بالتخلص من مقاربة دنغ شياو بينغ؛ ومع نهاية عام 2003، أصبح الضغط لا يُقاوم.

انهيار «النهوض السلمي»

ليس هناك مكان أجمل لخرق الحظر المفروض على نهوض الصين. فجزيرة هينان، بفلاحيها الذين يرتدون قبعات القش، و جواميس الماء، وحقول الأرز، هي أشبه بجنة لم تصل إليها يد الحداثة بعد، إذ يربط الغربيون بينها وبين الصين التقليدية. يقع أروع منتجعاتها في بلدة بواو ويمتد في أرخبيل من الفنادق الفخمة وأشجار النخيل وحدائق طبيعية خلابة ومسابح تتخذ شكل أحواض صخرية وملاعب غولف رائعة جداً تبدو كأنها رسوم متحركة حاسوبية. هناك -وأمام جمهور مدعو يضم جورج بوش الابن ومجموعة من الزعماء العالميين، الذين إن لم يكونوا يتربعون فوق قمة السياسة العالمية، فهم في مواقع قريبة منها- أُطلق ذلك النداء الأورويلياني (نسبة إلى أورويل الذي سبق ذكره) «نهوض الصين السلمي» المرة الأولى.

جنغ بيجيان الذي أطلق هذا التعبير، كان أشبه بسفير مثقف لقادة الصين منذ أواخر السبعينيات، عندما سافر إلى الغرب مع مجموعة من العلماء بناءً على طلب دنغ شياو بينغ، بوصفه عضواً من مجموعة باحثين. وبوصفه نائب رئيس سابقاً لمدرسة الحزب المركزية النخبوية (عندما كان يترأسها رئيس الصين هيو جينتاو)، ووزيراً سابقاً للإعلان، كان لديه صلة وثيقة بذوي الشأن. ولكن مع ذلك، لم يسبق تقريباً لشخص ما من خارج الحكومة أن أطلق مفهوماً رئيساً جديداً بالنيابة عنها.

في إحدى رحلاته إلى الولايات المتحدة الأمريكية صُدم جنغ بيجيان بعدد الناس الذين يعتقدون أن نهوض الصين يمثّل تهديداً لهم. واقتنع أن بقاءهم صامتين لن يقلل كثيراً من هذه المخاوف. لذا، يجب على الصين أن تبادر وتوضح عملية تطورها لدول العالم.

وفي بداية منتدى بواو قال: «إن نهوض الصين ظاهرة جديدة تماماً لم يسبق رؤيتها في تاريخ العالم»، ثم أوضح متحمساً لفكرته: «لن تسلك الصين طريق ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، أو طريق ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية- باستخدام العنف لنهب الثروات والسعي إلى السيطرة على العالم»[4]. خلافاً للاتحاد السوفييتي السابق الذي كان تطوّره معزولاً عن بقية دول العالم، فإن الصين ستنضم للعولمة الاقتصادية بتوفير الأسواق والفرص الاقتصادية لبقية العالم. وخلافاً للولايات المتحدة الأمريكية، ادعى أن الصين لن تسعى لتصبح «قوة

مسيطرة» عن طريق بناء تحالفات مثل حلف شمال الأطلسي NATO الموجه على الدول الأخرى. وفي رد مباشرٍ على كاغان وولفوويتز ومير شمير، زعم أن نهوض الصين سيُوجد «وضعاً مريحاً» لجميع دول العالم، ناشراً السلام والازدهار في أعقابه.

فكرة جنغ بيجيان هذه أيّدتها مجموعة متزايدة من الدوليين الليبراليين في الصين. هؤلاء المفكرون -من أمثال تشين ياكينغ وشي ينهونغ- يعتقدون أن الصين يجب أن تتخلى عن عقدة النقص لديها، وأن تؤدي دوراً فاعلاً أكثر في الشؤون الدولية. إن نقطة البداية يجب أن تكون الاعتراف بنهوض الصين. ولكن في موازاة هذا الاعتراف يجب أن تمتلك بكين إستراتيجية منظمة لتثبت أن الصين مهتمة بالانضمام إلى النظام الدولي القائم لا بالإطاحة به. إنهم يرغبون في أن تصبح الصين أكثر حزماً في الدفاع عن مصالحها، شريطة قيامها بذلك تحت مظلة النظام العالمي القائم. إن نظرية جنغ بيجيان لم تكتمل كما خطط لها؛ إذ كان قد نجح في إقناع زميله السابق في مدرسة الحزب المركزية، الرئيس هيوجينتاو، بتمويل مشروع بحث مهم -يجريه طلاب دكتوراه من شنغهاي على نطاق واسع- يبحث في دراسة أربعين حالة للقوى الصاعدة. وقد أجمعت آراؤهم على أن القوى الصاعدة التي اختارت سبيل العدوان والتوسع قد فشلت في النهاية.

أثارت نظرية النهوض السلمي مباشرة هجوماً مضاداً من القوميين المتشددين في جامعات بكين. إنهم محافظو الصين الجدد، أو -إذا ما

أخذنا في الحسبان انتماءهم الرسمي- هم «الشيوعيون الجدد» «neo-comms». وقد أخبرني أحد أكثر الأساتذة الجامعيين جهداً بالرأي وبالنقد، البروفسور يان شوتونغ، مدير معهد الدراسات الدولية في جامعة تسينغيوا في مكتبه في بكين: «إن النهوض السلمي خطأ؛ لأنه يقدم رسالة إلى تايوان أنها تستطيع أن تعلن استقلالها، وأننا لن نهاجمها». مثله مثل كثير من المخططين الإستراتيجيين الصينيين، يزعم يان شوتونغ أنه لا توجد أمة عظيمة في التاريخ نهضت بسلام. وفي الوقت نفسه، يعتقد أنه يجب على الصين أن تفعل كل ما بوسعها لكي تتجنب الحرب، ويخشى من أن تصبح الحرب مع تايوان أمراً حتمياً؛ إذا لم تتخلَّ بكين عن هدفها في إعادة توحيد الصين وتايوان من جديد. وهو غاضب من تأثير الدوليين الليبراليين في السياسة الخارجية الصينية ويقول: «إن الفارق الأساسي بيننا وبينهم هو أنهم يشددون على التهدئة وتخفيف حدة التوتر، ونحن نريد ضبط الأمر، وهذا ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتايوان. وحجتهم الأساسية هي أن الصين ضعيفة؛ لذا يجب عليها أن تقدم تنازلات. نحن نعتقد أننا إذا قدمنا تنازلات فسيطالبون حينها بمزيد منها. إن المشكلات التي نواجهها اليوم مع اليابان وتايوان هي نتيجة مباشرة لسنوات التهدئة.

عندما أخبرته بأنه يُوصف بمحافظ صيني جديد، لم يبدِ أي اعتراض وقال: أنا لا أشعر بالغضب؛ لأنني أُدعى بالمحافظ الصيني الجديد، لكنني أُفضل أن أُدعى «بالواقعيّ». إن لقب الشيوعي الجديد سيبقى

عالقاً بالأذهان؛ لأنه يحمل كثيراً من الشبه بين يان شو تونغ ونظرائه في الولايات المتحدة الأمريكية. فـ (يان شو تونغ) هو صورة مطابقة إلى حد ما لـ (وليام كريستول) رئيس تحرير صحيفة ويكلي ستاندرد «Weekly Standard» في واشنطن، مؤسس المشروع «الثقافي» للجيل الأمريكي الجديد. كريستول مهوّس بتهديد الصين، ومقتنعٌ بأن السيادة الأمريكية هي الحل الوحيد لنظامٍ عالمي سلمي، أما يان شوتونغ، فقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية تماماً على تفكيره، وهو واثق بأن تحديث الصين العسكري سيكون مفتاح الحل للاستقرار العالمي. وهو مثل كريستول معجب بـ تشرشيل ومتحمس له، ومثل كريستول، يقدم نفسه على أنه الصوت الوحيد من خارج النظام الرسمي. وهو مثل كريستول عبقري إعلامي - ينشر أفكاره في مجلات مثل مجلة الشؤون العالمية World Affairs، التايمز العالمية Global Times، محدثاً ندبة عميقة في القومية الشعبية.

الناخبون المتأرجحون في حرب الإرادات هذه يمثّلون أكبر مجموعة في السياسة الخارجية الصينية: وهم البراغماتيون. فهم لم يتأثروا كثيراً «بالنهوض السلمي»، وأشاروا إلى إخفاقه في تقديم إستراتيجية كبرى شاملة أو رواية مطمئنة للعالم. وانغ جيسي، أحد أكثر المفكرين المؤثرين المحترمين في السياسة الخارجية الصينية، أعلن أن الفكرة ما تزال غير ناضجة، وتحتاج إلى كثير من العمل قبل تبنيها. وقد هاجم عجز النظرية عن ذكر أي شيء يتعلّق بالإصلاح السياسي في الداخل أو بالسيطرة العالمية في الخارج. وفي الوقت نفسه، يعتقد العديد من البراغماتيين

أن «النهوض السلمي» لن ينجح في إعادة طمأنة العالم. فهم لا يزالون معارضين للتحدّث عن نهوض الصين؛ خوفاً من الترويج له بدلاً من نزع فكرة تهديد الصين. ووفقاً لما يذكرون، فإن أفضل إستراتيجية للصين هي أن تكون معتدلة بتوسيع قوتها، وذلك من أجل التركيز على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وهم يعتقدون أنه يجب على الحكومة أن تركّز على شعارات مثل «التنمية»، وعلى أن تكون شعارات[5] لا دموية، وأقل عدوانية، بل أقل إثارة للجدل أيضاً.

أصبح شعار «النهوض السلمي» شائع الاستخدام مدة قصيرة، حيث قام رئيس الصين ورئيس وزرائها باستخدامه في خطابات عامة في أواخر عام 2003، وأوائل عام 2004، في أثناء قيامهما بجولات في آسيا للتبشير به. وبعد ذلك، بدأ رد الفعل العنيف؛ فوزارة الشؤون الخارجية استاءت؛ لأنها كانت قد أُبعدت عن تطوير المفهوم، فأبدت رفضها له وعدم اهتمامها به. ثم إن الرئيس الأسبق جيانغ زيمين،الذي تؤيد جماعته «جماعة شنغهاي» سياسة خارجية أكثر حزماً، اتخذوا من الهجوم على المصطلح وسيلة لإعادة ترسيخ نفوذهم.

لم يستمر «النهوض السلمي» بعد هذه المشاحنات المريرة. فعندما توقفت المعركة البيروقراطية تخلّى هيو جينتاو وون جياباو عن هذا التعبير بكل هدوء، وعادا إلى عهد دنغ وإلى مفهوم «السلام والتنمية» الذي كان سائداً آنذاك. حتى إن جنغ بيجيان نفسه، في محاولة منه لإبقاء مفهومه حيّاً، عدّل فرضيته إلى حد كبير مما أفقدها كثيراً من

محتواها[6]. وفي خطابات لاحقة، أوضح أن القوة مبررة لحماية السيادة الصينية، ولإيقاف الاستقلال التايواني وللحصول على احتياطيات الغاز والنفط القابلة للاستثمار. ولكن على الرغم من أن المصطلح قد خسر التأييد الرسمي، إلا أن الجدل الاستثنائي الذي أثاره التعبيرلا يزال محتدماً. فالدوليّون الليبراليون، الذين يريدون انضمام الصين إلى العالم الغربي، ويدافعون عن حقوقها داخل النظام، ما زالوا يتنازعون مع الشيوعيين الجدد الذين يتطلعون في المستقبل إلى بناء نظامٍ بديل تكون الصين في القلب منه. وفي الوسط، يظهر البراغماتيون الذين سيؤيدون أي فكرة تقدم مصالح الصين على سواها. هذه المعسكرات الثلاثة تخلط النظريات الغربية بالتفكير الصيني التقليدي لدعم قضاياها.

وقد اختارت ثلاثاً من أكثر الأفكار الغربية المميزة المتعلقة بالعولمة وقلبتها رأساً على عقب، فحوّلت المفاهيم المستخدمة في وصف انهيار الدولة القومية إلى إستراتيجياتٍ لتعزيز قوة الصين الوطنية. وعلى سبيل المثال، فكرة «القوة الناعمة» التي ترافقت في الغرب مع انجذاب الشركات كماكدونالد لفيز تحوّلت بأيدٍ صينية إلى مطلبٍ للدولة الصينية لاستعادة القاعدة الأخلاقية العليا للعلاقات الدولية.

فكرة التعددية مرتبطة في الغرب بضعف السيادة الوطنية، حيث اتفقت الدول الأعضاء على التقيد بقواعد مؤسسات تتخطى الحدود والسلطات الوطنية والقومية كالاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية. أُعيدت صياغتها لتكون وسيلةً لإبراز السلطة الوطنية التي تسمح للصين بتحسين علاقاتها مع البلدان الآسيوية الأخرى،

التي ترفض التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأخيراً، فكرة «الحرب غير المتجانسة» -التي ابتكرت لوصف تكتيكات جماعات حرب العصابات مثل: فيت كونغ أو القاعدة- أعادت الصين دراستها على مستوى صناعي. لقد استكشفت الإستراتيجيات الصينية طرق استخدام الأسلحة العسكرية والأصول المالية والقانون الدولي؛ لكي تتحدى قوة الولايات المتحدة بدلاً من السعي لمجاراة قوتها بالطرق التقليدية. وكما يوضح النقاش أدناه، فالدوليون الليبراليون الصينيون والشيوعيون الجدد على حدٍ سواء يدفعون في اتجاه إزالة القيود التي فرضها مبدأ دنغ شياو بينغ على السياسة الخارجية من أجل تعزيز فكرة «عالم محصن».

القوة الناعمة

يانغ يي رجل عسكري، عميد بحري ورئيس أحد المراكز الاستشارية العسكرية الرائدة في الصين. لكن أفكاره المتعلقة بالقوة تجاوزت تقديرات منظومات الأسلحة الحديثة. فهو يزعم أن الولايات المتحدة الأمريكية ضربت «حصاراً إستراتيجياً» حول الصين، متظاهرة بالتحلي بالأخلاق العليا في العلاقات الدولية. ففي كل مرة تحاول الجمهورية الشعبية أن تثبت وجودها، وتحمل الآخرين على الاعتراف بحقها في تحديث قواتها المسلحة، أو إقامة علاقات مع دول أخرى بلغة ديبلوماسية تُظهرها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها مصدر تهديد. ويشتكي يانغ يي من أن بقية دول العالم غالباً ما تتلقى أوامرها من القوة العظمى. ووفقاً لما يقول[7]، فالولايات المتحدة تمتلك القرار النهائي في صنع القوانين

الدولية للّعبة أو تعديلها. فقد هيمنت على الخطاب الدولي، مسيطرةً على «القاعدة الأخلاقية العليا» لغالبية الآراء العامة الدولية وقواعد التصرّف. لذلك، فإن ما يحدث غالباً في الشؤون الدولية هو أن الولايات المتحدة تدّعي: «نحن فقط نستطيع القيام بهذا، وأنتم لا تستطيعون القيام به».

ويستميت المفكرون الصينيون في محاولة تخليص أنفسهم من هذا الفخ. أحد التعابير الرائجة والمثيرة للجدل في أوساط السياسة الخارجية هي روان كوانلي «ruan quanli – المصطلح الصيني «للقوة الناعمة». هذا المفهوم الرائج ابتكره العالم السياسي الأمريكي جوزيف ناي عام 1990، ولكن يُروّج له في بكين بحماسة أكبر كثيراً مما هي عليه في واشنطن دي سي. على عكس نقيضه الأكثر عدوانية فإن «القوة الصلبة» تتعلّق بالرشوة أو بإجبار البلدان الأخرى على فعل ما تريد، أما «القوة الناعمة» فتُعرّف على أنها هي القدرة على جعل الآخرين يرغبون فيما ترغب فيه. وهي لا تعتمد على الجزرة الاقتصادية ولا على العصا السياسية، بل على جاذبية ثقافتك وأفكارك وشرعيتك في أعين الآخرين، ومقدرتك على وضع القوانين في المنظمات الدولية.

يشتكي باحثون صينيون، مثل يانغ يي ويان شوتونغ، من أنه على مدى معظم العشرين سنة الماضية كانت «القوة الناعمة» هي التي تحمي الغرب: فالبلدان الغربية لديها أكبر الأسواق، والثقافة والقيم الأخلاقية الغربية كانت غاية ما يُطمح إليه؛ كذلك المؤسسات الدولية التي أُنشئت بعد الحرب العالمية الثانية كانت أيضاً منشآت غربية، مع

عضوية مفتوحة لبقية العالم شريطة أن تحقق معايير سلوكية معينة فقط. لكنهم الآن يخططون لتغيير كل ذلك، كما يوضح يان شوتونغ قائلاً: «في زمن العولمة، لم يعد عالم المنافسة يدور حول الأرض أو الموارد أو الأسواق فقط، بل حول سن القوانين، ووضع الأنظمة، والمعايير أو الأعراف. فبعد الحرب الباردة تغيرت هذه القوانين، وبدلاً من أن نكون متلقين سلبيين لهذه التغيرات، يجب علينا أن نشارك في هذه المنافسة لوضع القوانين العالمية».

لقد كانت نقطة البداية هي دراسة الولايات المتحدة الأمريكية. حيث قام المفكرون الصينيون بدراسة الطريقة التي جعلت العم سام يرمز إلى الحرية والرخاء، وكيف أصبح تمثال الحرية وميثاق حقوق الإنسان والكوكاكولا وماكدونالد وCNN وهوليوود سفراء فاعلين جداً لمصلحة وجهة النظر العالمية الأمريكية، أكثر من أي شخصٍ في وزارة الخارجية الأمريكية. ولاحظوا كيف تُقدس القيم الأمريكية في سلسلة من المؤسسات العالمية، كالناتو NATO والمصرف الدولي وصندوق النقد الدولي IMF، التي تتبنّى الطريقة الأمريكية في أداء الأشياء وتعزيزها. وقد لاحظوا الكم الهائل لعدد الطلاب الأجانب في الجامعات الأمريكية، إضافة إلى السيطرة المطلقة للشركات الأمريكية وقوة وكالات الأنباء الأمريكية التي تبالغ في نقل وجهة النظر الأمريكية المتعلقة بالقضايا العالمية.

بدأت الصين تحاكي هذه التقنيات؛ إذ ستقيم وزارة التعليم الصينية 100 معهد كونفوشيوسي لتدريس اللغة ونشر الثقافة الصينية بالطريقة نفسها التي يعمل بها المركز الثقافي البريطاني ومعهد غوته على نشر

الثقافة الأوروبية[8] (لقد أقامت حتى الآن اثنين وثلاثين معهداً في ثلاثة وعشرين بلداً). إضافة إلى محطة الصين التلفازية الدولية -القناة الصينية التاسعة CCTV9 - التي تهدف إلى التحول إلى محطة أنباء دولية منافسة لـ CNN. وقامت بكين بتوسيع وكالة أنباء شينهوا التي يديرها الحزب، وتطويرها على أمل أن تُعامل باحترام كرويترز أو الأسوشيتد برس. وتخطط أيضاً إلى زيادة عدد الأجانب الذين يتعلمون الصينية بأربعة أضعاف -إلى 100 مليون- في عام 2010؛ [9] وقد فتحت جامعاتها للطلاب الأجانب، مستقطبةً ضعف عدد الطلاب الذين تستقطبهم الولايات المتحدة الأمريكية كل عام، من إندونيسيا و13,000 طالب من كوريا الجنوبية.

من أهم سياسة أجندة «القوة الناعمة» في الصين هي الرسالة التي يسعى الصينيون إلى نشرها في العالم. ففي نيسان عام 2006، نُظم مؤتمر في بكين لإطلاق «حلم الصين». كان جنغ بيجان عائداً بفكرة جديدة مترئساً هيئة متنفذة من المتحدثين –تضم وزراء حكوميين وأكاديميين ودبلوماسيين- تعتقد أن «التجديد الثقافي» هو الطريق للحصول على شرعية أكبر على المسرح العالمي. إن تقديم «حلم الصين» للعالم كان محاولة لربط الجمهورية الشعبية بثلاث أفكارٍ قوية: التنمية الاقتصادية، والاستقلال السياسي، والقانون الدولي.

لقد أضحت الصين نموذجاً يُحتذى وبطلاً على حد سواء في أعين أفقر دول العالم؛ إذ غيرت على نحو جذري الطريقة التي يفكر فيها كثيرون بشأن التنمية. ففي عام 1989، حاول فرنسيس فوكوياما

أن يثبت في مقالٍ شهير أن[10]: «ما قد نشهده اليوم هو ليس نهاية الحرب الباردة فقط... بل نهاية التاريخ في حد ذاته: أي نهاية التطور الإيديولوجي للجنس البشري وعولمة الديمقراطية الليبرالية الغربية؛ بوصفها الصيغة النهائية للحكومة الإنسانية». وفي العقد اللاحق كان من الصعب الاعتراض على أن التحرر الاقتصادي والسياسي كليهما جزءان لا سبيل للفصل بينهما. لكن نهوض الصين -ومقدرتها على الجمع بين انفتاحٍ تدريجي للاقتصاد، وقطاع عام واسع، وحكم تسلطي- قد حطم هذه الصلة (بين التحرر الاقتصادي والسياسي). ففي الدول النامية -في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى- تزعم النخبة أنه يجب عليها أن تتبع النموذج الصيني لمتابعة الإصلاحات الاقتصادية أولاً، ثم الإصلاحات السياسية ثانياً. والمرة الأولى على مدى عمر جيل يصدق بعض مواطنيهم حقاً ما تقوله النخبة. لم يعد بدهياً القول: إنّ الديمقراطية التحررية هي القاعدة الأساسية لعملية التنمية.

سعت الصين إلى إظهار الفرق بين إيمانها بالسيادة وحق الدول في التخلص من التدخل في شؤونها الداخلية، وبين الولع الغربي بالتدخل لمصلحة خير الإنسانية وإصلاح أحوالها. وظلت الصين تقدم الدعم السياسي والعون الاقتصادي والأسلحة للأنظمة التي قد تكون بطريقة أو بأخرى عرضة للضغط الدولي، منها السودان وإيران وبورما وزيمبابوي وكوريا الشمالية وأوزباكستان وكازخستان وأنغولا؛ إذ صرّحت في تقريرها الحكومي «Aftrica white paper» في كانون الأول / ديسمبر عام 2005. أنها ستقدم مساعدة غير مشروطة. كما أزالت بكين التعرفة الجمركية

على التجارة لخمسة وأربعين بلداً نامياً. وهي تعالج العجز التجاري مع جاراتها في جنوب شرق آسيا، وزادت على نحو هائل مساعداتها في مجال التنمية الخارجية (في عام 2004، منحت 1.5 مليار دولار لآسيا و2.7 مليار دولار لإفريقيا). إن الطريقة التي توزع بها الصين مساعداتها ودعمها الاقتصادي تعد أمراً محورياً لجاذبية الجمهورية الشعبية. وفي الوقت الذي يقيد المانحون الغربيون مساعداتهم على نحو متزايد بمطالب تتعلق بحماية حقوق الإنسان والإصلاح السياسي، تعترف بكين بعدم قلقها حيال السلوك السياسي في تعاملاتها مع دول العالم الثالث. إنها تطبق معياراً واحداً فقط في علاقاتها، وهو: هل العلاقة تخدم مصالح الصين؟ على الرغم من أن الصين كانت سعيدة في دعمها للأنظمة الاستبدادية، فهي لا تريد أن تصبح زعيمة تحالف الدول الفاشلة. فعندما أصبحت علاقة الصين مع أنظمة في كوريا الشمالية، والسودان، وزيمبابوي، وبورما تسبب لها الإحراج، شجعتها بكين على اتخاذ خطوات تساعدها في أن تصبح مقبولة على نحو أكثر في المجتمع الدولي، وقللت بتلك الطريقة الفرص التي يمكن أن يمارس بها الغرب أعمالاً قسرية عليها.

أخيراً، لاحظ الباحثون الصينيون أن شرعية قيادة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية تعززت بانفتاح النظام السياسي الذي يعطي الدول الأخرى فرصة لتُسمع آراؤها في المعارك الدائرة بين وزارة الخارجية، والبنتاغون، والبيت الأبيض، إلا أنه في السنوات الأخيرة اشتكى كثير من الدول من غطرسة الولايات المتحدة في معرض نضالها للتأثير في قرارت

القوة العظمى الوحيدة. وقد استدعى هذا الأمر انتباه الصين للأمر، فطوّرت نمطاً من «دبلوماسية الاستماع»، مقارنةً بين تعدديتها وبين أحادية الولايات المتحدة. وكما قال يان شوتونغ: «في السنوات العشر القادمة، سيدفع وضع الصين المسيطر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستمرار بسياستها الخارجية الأحادية. وفي الوقت نفسه، ستحافظ الصين على دبلوماسيتها التعددية لتنسيق العلاقات مع جاراتها، ومع الاتحاد الأوروبي، ومع الدول النامية في مناطق أخرى»، وتابع بتفاؤلٍ: «ومن ثم[11] ربما تكوّن أيضاً تحالفاً إستراتيجياً ضد الولايات المتحدة».

إن المراقبين الغربيين مرتابون بشأن المدى الذي أحرزته الصين من القوة الناعمة، مشيرين إلى أن بعض الديمقراطيات المتحررة ستقايض حريتها باقتصاد السوق الشيوعي الصيني. فهم يزعمون أن الشاي الأخضر، وجاكي شان، وكونفوشيوس لا تضاهي ماكدونالد وهوليوود وغيتسبرغ أدرس. لكن الصين قد نجحت في دعم عدد من الأفكار الكبرى التي بإمكانها أن تجذب الدول النامية والمتوسطة الدخل، لا سيما تلك التي كانت خاضعة للاستعمار الغربي (بمعنى آخر، 90 في المئة من دول العالم). ولأن الصين هي أكبر دولة تشجع هذه الأفكار، فبإمكانها أن تستمد مزيداً من الشرعية من هذه الدول.

من الصعب المجادلة في أن قوة الصين الناعمة لم تكن قفزة للأمام، وذلك لأن الصين بدأت من نقطة الصفر. فقد كانت تمثّل تهديداً لجيرانها طوال سنوات حكم ماو، محرضةً على إثارة الثورات

والاضطراب في المنطقة. وكانت غريبة لباقي دول العالم: أي محايدة وغير مبالية عدة عقود. لكن اجتماع الدبلوماسية الحكيمة مع بريق ثلاثين سنة من النمو المدهش سمح للصين بقلب هذه المفاهيم. وقد أظهر[12] استطلاع أخيراً أجرته وكالة أنباء البي بي سي العالمية، أن نفوذ الصين في العالم يُعد إيجابياً لأغلبية أو أكثرية المواطنين في أربعة عشر بلداً من أصل اثنين وعشرين أُجري فيها الاستطلاع (إجمالاً 48 في المئة يعتقدون أن نفوذ الصين إيجابي - أعلى بـ10 في المئة من الولايات المتحدة الأمريكية).

على المدى البعيد، كما يعتقد بعض الباحثين الصينيين، ستبذل بكين كل ما تستطيع لتحقيق شرعية عالمية دون إحداث تغييرات جذرية في الداخل. يوضّح يان شوتونغ الأمر على نحو أفضل[13]: «إذا لم يكن لديك نظام سياسي جيد، فلن تستطيع أن تستقطب دعم الدول المجاورة لك. فإذا أرادت الصين أن تزيد قوتها الناعمة، يجب أن تقوم بالإصلاح السياسي». ولكن على المدى المتوسط، فمن المرجح أن تكون الصين هي المستفيد الأول من تراجع القوة الناعمة الأمريكية بعد حرب العراق؛ معتمدةً على شعبيتها في محاولتها أن تكون صورة مطابقة لأمريكا. فحين يدافع صانعو السياسة الأمريكيون عن إجماع واشنطن، يتحدث الصينيون عن نجاح التدرجية و«المجتمع المنسجم». وعندما تكون الولايات المتحدة مولعة بالقتال، يتحدث صناع السياسة الصينيون عن السلام. وحين يتحدّث الدبلوماسيون الأمريكيون عن تغيير الأنظمة، يتحدث نظراؤهم الصينيون عن احترام السيادة وتنوع الحضارات. وحين تستخدم السياسة الخارجية الأمريكية العقوبات

والعزل لدعم أهدافها السياسية، يقدّم الصينيون المساعدة ويقيمون العلاقات التجارية دون فرض أي شروط. وفي الوقت الذي تفرض أمريكا خياراتها على حلفاء ممانعين، تتواضع الصين لتستمع إلى بلدان من مختلف أنحاء العالم. خلف هذا الستار من الأحداث، اكتشف الدبلوماسيون ورجال الدولة الصينيون أن 80 في المئة من النجاح كما قال ودي ألان: «هو مجرد استعراض».

بروز السلطة المتعددة الأطراف

بعد ستة أشهر من انهيار الاتحاد السوفييتي، اجتمع أربعة وثلاثون [خبيراً إستراتيجياً] من ألمع الخبراء الإستراتيجيين في السياسة الخارجية في أمريكا، في جامعة ستان فورد؛ لتطوير[14] معيار تنظيمي جديد للتفكير في العالم وفي كيفية العمل به. كان أملهم في الاستبدال بمبدأ الحرب الباردة للتطويق والردع لجورج كِنان فلسفةً جديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. ففي الخارج، انتهى زمن المفاهيم القديمة كضرورة التعزيز والتطوير العسكري، وتوازن القوى، والتجسس، وسرية الحرب الباردة. وحلت مكانها فكرة جديدة عظمية: بناء نظام «أمن تعاوني» يتيح لجميع البلدان الاستفادة من عائدات السلام. خلافاً للأحلاف الأخرى، مثل حلف شمال الأطلسي NATO الذي يستهدف خصماً وحيداً، فإن الأمن التعاوني سيدور حول بناء الثقة بين الدول عبر الشفافية والإشراف المتبادل.

عندما لاقت الفكرة رواجاً أكبر، جذبت اهتمام يان شوتونغ، وأخبرني

أنه متحمس لها «فحداثة الفكرة هي أن التعاون العسكري لا يحتاج إلى أن يكون مُوجّهاً على قوة أخرى (خلافاً لحلف شمال الأطلسي الذي أُقيم ضد روسية)؛ وذلك يجعله أقل تهديداً. ثم بدأ يتساءل: هل سيزود التعاون الأمني الصين بآليةٍ لتحديث قواتها المسلحة وتعزيزها، دون إثارة ارتياب الدول المجاورة؟ - بمعنى أدق عكس ما قصده مبتكرو المفهوم الأصليون. في هذه المرحلة، كان يعمل باحثاً في المعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة -المركز الاستشاري التابع لوزارة أمن الدولة- فألّف مجموعة لتعديل المفهوم. وقد أدى عملهم إلى مجموعة من الأفكار التي عُرفت في النهاية باسم «مفهوم الأمن الجديد».

يميز «مفهوم الأمن الجديد» بين التهديدات الأمنية «التقليدية» (خطر التعرض لغزو من قبل بلدان أخرى)، وبين تهديدات غير تقليدية (الإرهاب، الانفصالية، التدمير البيئي،الأوبئة). كان يان شوتونغ مؤمناً تماماً بأن التحالفات العسكرية المستقبلية يمكن أن تُنظم حول هذه التهديدات غير التقليدية المبدوء بها حديثاً - فتوحد الدول ضد أسماء مجردة مثل «الإرهاب» بدل «الدول المعادية». كان ثمة دافع قوي كامن وراء «مفهوم الأمن الجديد» عند يان شوتونغ يفرض على الصين التخلي عن عدائها للمؤسسات المتعددة الأطراف. فالصين بدأت تستفيد من العولمة، وتحضّر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويزعم يان شوتونغ أنه من الممكن إعادة صياغة العلاقات مع جيران الصين حيال مؤسسات مشابهة. لم يمضِ وقت طويل حتى أصبحت نظرية يان شوتونغ حقيقة واقعة.

كان التحرك الأول نحو الدول الغربية المجاورة للصين. فبعد

أربع سنوات على نهاية الاتحاد السوفييتي اجتمعت الصين مع روسيا وكازخستان وقرغستان وطاجاكستان لتكوين «ترتيب أمني تعاوني» سمِّي «خمسة شنغهاي»، وبدؤوا بالتفاوض حول معاهدات إزالة القوات المسلحة على طول 4,300 ميل من الحدود المشتركة، وقد وسّعوا تعاونهم تدريجياً ليشمل الأمن والتجارة. وفي عام 2001، انضمت أوزباكستان، وتحوّلت هذه المجموعة الناشئة إلى منظمة تعاون شنغهاي (SCO). وقد أقامت المنظمة الجديدة «تنظيماً إقليمياً لمكافحة الإرهاب» في أوزباكستان، و«مجلس أعمال» في موسكو، وأمانة عامة دائمة في بكين. ونظّمت التعاون في قضايا تتعلق بالاقتصاد والحدود وتطبيق القانون، إضافة إلى تنظيم مناورتين عسكريتين مشتركتين. وقد انضمت كل من الهند وباكستان ومنغوليا وإيران إلى منظمة تعاون شنغهاي بوصفهم مراقبين. وتشعر الولايات المتحدة الأمريكية، في الواقع، بالقلق حيال هذا التطور: فإذا انضم المراقبون في وقتٍ ما، وأصبحوا أعضاء فعليين، فإن المنظمة ستتباهى بضم أربع دول نووية، وثلاثة اقتصادات كبرى، ومصادر هائلة للطاقة.

إن منظمة تعاون شنغهاي هي منظمة فريدة؛ فهي تدحض فكرة أن البلدان الغربية هي الوحيدة التي تستطيع أن تؤسس منظمات ناجحة متعددة الأطراف، وتحمل اسم مدينة صينية، وتقدس قيم الدولة الصينية. على الرغم من أنَّ هناك اختلافاً في التركيز على القضايا المهمة بين بكين وموسكو، حيث تركز روسيا أكثر على الأمن، في حين تحاول الصين أن تستفيد من المنظمة للوصول إلى الغاز والنفط في آسيا

الوسطى، لكنَّ كتلتي القوتين العظميين كلتيهما متحدتان في التزامهما بالأفكار العامة التقليدية المتعلقة بالسيادة والحكم الاستبدادي.

إن أحد العوامل التي جذبت روسيا والصين وجمهوريات آسيا الوسطى إلى منظمة تعاون شنغهاي، هو إمكانية إيقاف الثورات الملوّنة التي تسعى إلى تحقيق الديمقراطية، مثل الثورة الحمراء في جورجيا، والثورة البرتقالية في أوكرانيا، وما يُدعى بثورة «التوليب» في قرغستان. فقد قدمت موسكو وبكين دعماً سياسياً قوياً للرئيس الأوزباكي إسلام كاريموف عندما قام بقمع المظاهرات المؤيدة للديمقراطية في أنديجان في أيار/ مايو من عام 2005، في حين نظمت الصين تدريباً لمكافحة التمرد لكثير من قوات الشرطة في آسيا الوسطى.

المفهوم السياسي والعسكري، بدأت منظمة تعاون شنغهاي تبرهن على إمكانية التحول إلى منافس محتمل لحلف شمال الأطلسي NATO في آسيا الوسطى: ففي قمة عام 2005، في العاصمة الكزخية أستانا، وقّع أعضاء منظمة تعاون شنغهاي على بيانٍ يطالبون فيه الولايات المتحدة الأمريكية بوضع جدولٍ زمني لانسحاب قواتها من آسيا الوسطى. وفي اجتماع المنظمة عام 2006 – الذي تميّز بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لتأسيس المنظمة –وقّع أعضاء المنظمة على سلسلة من الاتفاقيات تتعلّق بالتعاون في مجال الطاقة– إضافةً إلى استهزائهم بالغرب عبر ترحيبهم بانضمام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد علناً. فعلى المدى البعيد، يمكن أن تصبح منظمة تعاون شنغهاي نواة «لتحالف مستقل» يهدف إلى إحباط المحاولات الغربية للتدخل في شؤون

البلدان الأخرى، بحجة حماية حقوق الإنسان أو نشر الديمقراطية. فعوامل الجذب في هذا الحلف، المتمثلة «بعدم التدخل» في أنظمة العالم الثالث، واضحة.

كانت بكين في البداية تشعر بالارتياب حيال التحالف الإقليمي في شرق آسيا؛ لأنها كانت تخشى من أن تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية هذه التجمعات لتطويق الصين. ولكن ما إن أدرك الصينيون أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل التعامل مع كل واحد من حلفائها في شرق آسيا -اليابان وأستراليا والفلبين وكوريا وتايلاند-على حدة، بدلاً من التعامل معهم على نحو جماعي، اكتشفوا أن أمام الصين فرصةً لتظهر على أنها مدافعة عن الوحدة الآسيوية. ففي عام 1996، أقنع يان شوتونغ وزارة الخارجية باقتراح تبني «مفهوم الأمن الجديد» لمنطقة المحيط الهادئ الآسيوية. وقد قدم كيان كيتشين الذي كان وزيراً للخارجية آنذاك، مقاربة رسمية لمنتدى آسيان الإقليمي وهو تجمع تتزعمه عشرة بلدان من جنوب شرق آسيا. منذ ذلك الحين، أصبحت الصين تسعى على نحو متزايد إلى ترسيخ علاقاتها مع دول الجوار؛ حتى إن قادتها بدؤوا يتحدثون عن إنشاء مكافئ آسيوي للاتحاد الأوروبي. وفي عام 2004، دعت الصين اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) إلى إقامة منطقة تجارة حرة مشتركة بين الصين واتحاد دول جنوب شرق آسيا لتساعد في تأسيس اتحاد شرق آسيوي له عملة واحدة يكتمل إنشاؤه عام 2020.

يعتقد يان شوتونغ أن التكامل الإقليمي سيبعد منافسي الصين في

آسيا -كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقد أصبحت الولايات المتحدة على نحو متزايد معادية للتكامل الإقليمي الذي تنظر إليه على أنه آلية تستخدمها الصين لإنشاء هيئات تستبعد الولايات المتحدة الأمريكية. إن العدائية الأمريكية تُمثّل إشكالية لليابان بوصفها الحليف الأقرب لأمريكا في المنطقة. يوضح يان شوتونغ قائلاً[15]: لتعزيز علاقتها المميزة مع الولايات المتحدة، قامت اليابان بتبني سياسة تقوض تأسيس اتحاد شرق آسيوي. هذه السياسة تشبه السياسة التي اتبعتها بريطانيا العظمى مع الاتحاد الأوروبي، فسياسة اليابان ضد الأقلمة الشرق آسيوية قد تضعف في النهاية نفوذها السياسي في منطقة شرق آسيا. ويزعم يان شوتونغ أن اليابان تشبه بريطانيا في السياق الأوروبي؛ وستبقى دوماً الشريك المعاند الذي يضيّع مورد قوة سياسية غالياً، وهو يحاول إبطاء العملية، بدلاً من احتلال الصدارة في اتجاه يحقق له النفع والفائدة.

إن الدوليين الليبراليين الصينيين متحمسون جداً «لمفهوم الأمن الجديد» بقدر حماسة «الشيوعيون الجدد» ولكن لأسباب مغايرة. فعندما دُعي تشين ياكينغ، نجم صاعدٌ بين الدوليين الليبراليين، ليقدم عرضاً للمكتب السياسي أوائل عام 2004، استغل هذه الفرصة النادرة ليعرض قضية مشاركة الصين في المؤسسات المتعددة الأطراف. ولكن أين سيبحث يان شوتونغ عن آلية تتيح للصين إمكانية تسليط الضوء على قوتها؟ يعتقد تشين ياكينغ أن الاتحاد الشرق آسيوي هو الطريقة التي ستسمح للصين بتخفيف قوة المنافسة مع الدول الآسيوية المجاورة. بالطريقة نفسها التي سمح بها الاتحاد الأوروبي للقوى الأوروبية العظمى

أن تستبدل بعدوانيتها التوافقَ والانسجامَ.

يشبّه تشين ياكينغ علاقة الصين مع جيرانها بعلاقة عملاق يتعامل مع أقزام. ففي كتاب رحلات غليفر (Gulliver`sTravels) يقيد الأقزام الصغار العملاق غليفر بمئات من الحبال الرفيعة. ويحاول تشين ياكينغ أن يبرهن أن الشيء نفسه يجب أن يحدث في آسيا. ولكن بدلاً من انتظار البلدان الصغرى في آسيا لاتخاذ المبادرة، يجب على الصين أن تقيد نفسها من أجل أن تكون قادرة على أن تحرر نفسها من الشكوك التي تساور الآخرين في عزمها على أن تصبح قوة إقليمية تتنمر علىالدول الضعيفة في منطقتها. ويعتقد تشين أن الاتحاد الشرق آسيوي هو الحل الأفضل للصين؛ كي تقيد نفسها بسلسلة من المعايير والقوانين التي لا تكتفي بجعلها تبدو أقل تهديداً، بل ستجعلها تفقد الرغبة في أن تكون مورد تهديد[16]: «ما إن انضمت [الصين] إلى التعاون الإقليمي، ولم تعد قوة عدائية في أعين آسيان، حتى غيرت الصين موقفها من الإقليمية الشرق آسيوية». وعلى الرغم من أن الصين واليابان وكوريا الجنوبية مجتمعة تمثّل 90 في المئة من القوة الاقتصادية في شرق آسيا، فقد سمحت للأقزام(الدول) العشرة الباقية جميعها في شرق آسيا أن تسهم في العشرة في المئة الباقية؛ كي تمهد السبيل أمام اتحاد إقليمي. يزعم تشين أن الأقزام قد تمكنوا من ترويض الصين بنجاح، مستخدمين قمة شرق آسيا الأولى عام 2005 كمثال. وتخلّت الصين عن معارضتها للمشاركة الهندية والأسترالية في القمة، على الرغم من أنها

كانت تخشى من أن يتعاون البلدان مع اليابان لتأليف حزب مناهض للصين داخل الاتحاد الشرق آسيوي. لكن كما يقول تشين[17]: «إذا عارضت الصين قرار آسيان فهي لن تزعج آسيان فقط، بل ستثير حالة من انعدام الثقة، ثم إنها ستسيء إلى حجم التعاون في المنطقة. ومن أجل الحفاظ على سير الأمور، يجب على الصين أن تلجأ إلى التسوية». إن تشين يبالغ بوصف المدى الذي قد غيّر فيه الاتحاد الإقليمي موقف الصين من مصالحها، لكن تحوّل الصين إلى الوحدة الآسيوية، قد عزز بالتأكيد من نفوذها في المنطقة وطمأن جيرانها.

القوة العظمى غير المتناسقة

بالرغم من أن الأدميرال السابق يانغ يي قد ظهرعلى أنه مؤيد قوي لزيادة القوة الناعمة الصينية، لكن هدفه الحقيقي هو كسب الشرعية لتحقيق زيادة خطرة في قوة بلاده الصاعدة، وهو يقول: «إن الصين قوة عظمى، ونحن نحتاج لبناء نظام عسكري قوي يتناسب مع مكانتها الدولية»[18]. وفي مقالٍ نُشر في غلوبل تايمز Global Times، اشتكى يانغ يي من الهوة الآخذة في الاتساع بين مصالح الصين وصورتها الاقتصادية، وبين مقدرتها على الدفاع عن تلك المصالح. ويخشى من أن تتجاوز السرعة التي تتسع فيها مصالح الصين الاقتصادية -بالمصانع، والاستثمارات في مجال الطاقة والمواد الأولية، والأسواق الجديدة المنتشرة في جميع أنحاء العالم- إمكانيات ووسائل بلاده العسكرية للدفاع عنها. ويسأل يانغ يي كيف ستتمكن الصين من حماية

مواطنيها وأموالها في الخارج؟ وكيف ستستطيع المشاركة في إغاثة من يتعرضون لكوارث، وفي مكافحة الأنشطة الإرهابية، وفي تقديم المساعدة الإنسانية أو المشاركة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بآلتها العسكرية البالية؟ وبالعودة إلى السؤال الدائم في دوائر السياسة الخارجية الصينية، كيف ستتمكن الصين من حماية نفسها من الولايات المتحدة الأمريكية في حال شنت حرباً على تايوان؟

على الرغم من أن يانغ يي قلّما يفوت فرصة للحث على زيادة الإنفاق العسكري الصيني، لكنه لا يريد إدخال بكين في سباق تسلّح مع الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أصبح الأمر حقيقة بدهية في الأوساط الصينية أن الاتحاد السوفييتي السابق قد أدخل نفسه في غياهب النسيان، عندما استُدرِج للدخول في سباقٍ للتفوّق العسكري. لذا، بدلاً من محاولة تحقيق التكافؤ مع الآلة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية طائرة بطائرة وقنبلة بقنبلة، فإن الطريقة الصينية هي اللجوء إلى «إستراتيجية غير متماثلة» لاكتشاف نقاط ضعف العدو واستغلالها. ظلّت «الحرب غير المتكافئة» دارجة في الأوساط العسكرية الغربية وقتاً طويلاً، وكانت تُستخدم عادة لوصف كيفية تمكّن الإرهابيين من مواجهة جيوش نظامية وهزيمتها، بالطريقة نفسها التي قام بها ديفيد بمواجهة غولياث*. لكنّ الصينيين قد وصلوا بهذا الجدل إلى حدٍ أبعد من تقنيات الإرهاب. فابتكر المفكرون والمخططون العسكريون الصينيون صناعة داخلية صغيرة لإستراتيجيات خلاقة من أجل هزيمة «الخصم المتفوق تقنياً» (التعبير الذي يفضلون استخدامه

للولايات المتحدة الأمريكية).

كل عام يرتفع الإنفاق العسكري الصيني بنسبة تزيد على عشرة في المئة (وتقدّر الاستخبارات الأمريكية أن الرقم الحقيقي هو أعلى مرتين أو ثلاث مرات) لتلبية تطلّعات قوة البلاد العظمى. غير أن تحديثها العسكري -كونها تبني السفن والغواصات، وتشتري طائرات الجيل الرابع المقاتلة، وتوجّه 900 صاروخ بالستي إلى تايوان- لم يكن محاولة لتقليد النظام العسكري للولايات المتحدة أو مجاراته. فالهدف منه، بدلاً من ذلك، هو إيجاد طرق أرخص لتحييد مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية. فبدلاً من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في أرضها، ترغب الصين في أن تلعب مع الأمريكيين لعبة مختلفة تستطيع بكين أن تكسبها.

على سبيل المثال، فيما يتعلق بتايوان، بدلاً من البحث عبثاً عن السيادة العسكرية لمضيق تايوان، لجأت بكين إلى زيادة الثمن الذي ستدفعه الولايات المتحدة الأمريكية لتدافع عن الجزيرة في الحرب. قبل عشرين عاماً، كان يمكن للولايات المتحدة الأمريكية، ببساطة، أن تتبنى إستراتيجية دفاعية عن طريق إنشاء درع حول الجزيرة. ونتيجةً للتحديث العسكري الصيني، فإن هذه الإستراتيجية الدفاعية أصبحت الآن غير مجدية. والولايات المتحدة الآن في وضع لا تحسد عليه؛ لأنها ستحتاج إلى مهاجمة بر الصين الرئيس لتدافع عن تايوان. لقد اتبعت أنشطة الصين الفضائية نموذجاً مشابهاً، فهدف بكين ليس إطلاق سلسلة من

* العملاق ذو العين الواحدة في الأساطير اليونانية.

«حروب النجوم» ضد الولايات المتحدة الأمريكية، بل هي تسعى إلى تقويض المبدأ العسكري للولايات المتحدة، عن طريق تطوير أسلحة يمكن أن تدمّر الأقمار الصناعية التي تزوّد الاستخبارات العسكرية الأمريكية بكثير من المعلومات. مثل بطل ملحمة الأوديسة الذي استطاع التغلب على السيكلوب عندما أعماه بواسطة عصا محترقة، وخطة بكين الجريئة هي إعماء القوات الأمريكية بحرمانها من معلومات أقمارها الاستخبارية، وتأمل بكين بهذه الطريقة أن تجعل من المستحيل على الولايات المتحدة الأمريكية الدخول في صراع معها على تايوان أو اليابان.

أهم مظاهر محاولة الصين في أن تصبح «قوة عظمى غير متكافئة» تكمن خارج عالم القوة العسكرية التقليدية، والشرح الأدق لهذه المقاربة الصينية جاء في كتاب بعنوان «الحرب غير المحدودة» الذي تصدّر قوائم أكثر الكتب الصينية مبيعاً في عام 2001. هذا الكتاب ألّفه عقيدان في جيش التحرير الشعبي، ولم يثر سوى اهتمام المختصين عندما نُشر المرة الأولى عام 1999. ولكن بعد هجوم أسامة بن لادن على مركز التجارة العالمي، بدت الفرضية التي عرضها متوقعة. فهو يناقش أن الهوس الأمريكي بالآلة العسكرية هو أكبر موطن ضعف لدى البلاد، فهي تحول دون رؤية صناع سياستها الصورة الأوسع للإستراتيجية العسكرية التي يجب أن تشمل استخدام الأسلحة السياسية والقانونية والاقتصادية أيضاً. ويعرض الكتاب سلسلة من الإستراتيجيات المتعلقة بالحرب غير العسكرية، زاعماً أن الجنود لا يملكون السيطرة على الحرب.

وفي أعلى قائمتهما تأتي الحرب الاقتصادية، بالإشارة إلى الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، حيث يتحدّث المؤلفان بدهشة عن تمكن الخبراء الماليين الدوليين، مثل جورج سوروس من تقويض اقتصادات ما يُدعى «بالنمور الآسيوية»: فيقولان: «إن الازدهار الاقتصادي[19] الذي أثار ذات يوم إعجاباً صادقاً لدى العالم الغربي، تحوّل إلى ركودٍ اقتصادي، وكأنها أوراق شجرة عصفت بها رياح الخريف في ليلة واحدة»؛ إذ استطاع شخص واحد مثل سوروس أن ينشر كثيراً من الدمار من أجل الربح فقط، فما مقدار الدمار الذي يمكن أن تجرّه دولة كالصين على الولايات المتحدة الأمريكية تفخر باحتياطيِّها من النقد الأجنبي الذي يبلغ تريليون دولار؟

هناك احتمال آخر، هو «الإرهاب الأكبر». ففي إحدى الفِقَرات التي تحمل رؤى مستقبلية، تنبأ المؤلفان بهجمات كتلك التي قام بها أسامة ابن لادن على مركز التجارة العالمي قبل سنتين من وقوع الهجمات. وقد توقعا تماماً أن رد الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الهجمات سيؤدي إلى ضرر على أمن البلاد أكثر من الهجمات نفسها: فهي غالباً ما تصّور الخصم[20] الذي يستخدم قواتٍ تقليدية وإجراءات تقليدية مثلما تصور قوتها القتالية الرئيسة، كفيلٍ ضخمٍ يقتحم متجراً صينياً. إنها حائرة ماذا ستفعل، وعاجزة عن استخدام القوة التي تملكها.

أكثر الفرضيات إثارة للاهتمام، فكرة أن الصين يمكن أن تستخدم القانون الدولي سلاحاً أو «القانون» رغبة في الاختصار. يزعم المؤلفان

أن مواطني البلدان الديمقراطية يطالبون بلدانهم على نحوٍ متزايد بأن تدعم القوانين الدولية، لا سيّما تلك التي تحكم حقوق الإنسان وإدارة الحرب. فالحكومات، لذلك، مقيدة بمنظمات عالمية أو إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، وآسيان، وصندوق النقد الدولي، والمصرف الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والأمم المتحدة. يزعم المؤلفان أن الصين يجب أن تحاكي النموذج الأوروبي في استخدام القانون الدولي من أجل إخضاع الولايات المتحدة الأمريكية: «هناك قوى كبرى بعيدة النظر[21] بدأت بوضوح تستعير القوة من لاعبين فوقوميين، متعددي الجنسيات، وغير حكوميين، لمضاعفة نفوذها وتوسيعه». ويعتقدان أن الصين تستطيع أن تحوّل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى أداة مكبّرة لنظرة الصين إلى العالم – وبذلك تحول دون استخدام الولايات المتحدة الأمريكية قوتها لشن حملات عسكرية كحرب العراق.

جدول واحد

المظاهر المتعددة لحرب غير محدودة

عسكرية	ما وراء العسكرية	غير عسكرية
الحرب الذرية	الحرب الدبلوماسية	الحرب المالية
الحرب التقليدية	حرب شبكة المعلومات	الحرب التجارية
الحرب الكيميائية الحيوية	الحرب الاستخبارية	حرب الموارد
الحرب البيئية	الحرب النفسية	حرب المساعدة الاقتصادية
الحرب الفضائية	الحرب التكتيكية	الحرب التنظيمية

الحرب الإلكترونية	حرب التهريب	حرب العقوبات
حرب العصابات	حرب المخدرات	حرب وسائل الإعلام
الحرب الإرهابية	الحرب الافتراضية (الردع)	الحرب الإيديولوجية

source: Qiao liang and Wang Xiangsui, Unrestricted Warfare (Beijing: PLA Literature and Arts Publishing House, 1999)

لقد تأسَّس كثير من هذه الإستراتيجيات غير المتكافئة؛ كما يناقش العالم الدولي الليبرالي شي ينهونغ قائلاً: «إن الولايات المتحدة ستفوز باللعبة العسكرية في المحيط الهادئ بتعزيز قواعدها العسكرية في غوام وأوكيناوا وهاواي، والصين لا تحب تلك اللعبة، بل هي لا تلعبها أيضاً. الصين تلعب لعبة مختلفة تقوم على الاستثمار الاقتصادي، والتجارة، والهجرة، ودبلوماسية الابتسامة. والولايات المتحدة لا تستطيع إيقاف هذا، وهي تخسر لعبة الصين، ولن تستطيع أن تعيق نهوض الصين». ما يقصده شي ينهونغ هو أن الصين تحاول أن تغير قواعد المنافسة لتحتل الصدارة في شرق آسيا، وتعمل من وراء الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من مواجهتها. إن الأمر يبدو وكأن الولايات المتحدة الأمريكية لديها فريق تنس لا يُهزم، لذلك بدلاً من محاولة مواجهة الأمريكيين في لعبتهم، تحاول الصين إقناع شرق آسيا بلعبة أخرى هي كرة الطاولة -التي تستطيع الصين أن تحقق الفوز فيها- وهي اللعبة الأهم. إن هجوم سحر الصين سيؤدي إلى تراجع النفوذ الأمريكي في بلدان مثل كوريا الجنوبية، ولكن لأنه يُصاغ بلغة التعددية والسلام لم يثر مخاوف جيران الصين.

إلى أين تتجه الصين؟

إن الصين تشبه آلة زمنٍ عملاقة – وهي تقطع قروناً من التفكير في القوة، وهي كأوروبا لديها كثير من قيم القرن الحادي والعشرين. يبشر قادتها بمبدأ الاستقرار والانسجام الاجتماعي، ويتزايد حديث قواتها المسلحة عن القوة الناعمة أكثر من القوة القاسية. ويدعو دبلوماسيوها إلى التعددية بدلاً من الأحادية، ويعتمد المحللون الإستراتيجيون على التجارة أكثر من الحرب، لتأليف التحالفات والاستيلاء على أجزاء جديدة من العالم. لكن الصين من الداخل هي في الوقت نفسه في عالم قوة القرن العشرين الذي صنعته الولايات المتحدة الأمريكية، تستثمر في التحديث العسكري، وتحمي سيادتها، وتتحدث بحماسة قومية عن إعادة التوحيد مع تايوان.

إنها صين القرن العشرين، هذه هي ذاتها التي قوضت مزاعم النوايا السلمية وأجبرت الدولة الأكثر سكاناً في العالم على اتخاذ موقفٍ غير مناسب من الأعداء المخيفين، وفيهم جزيرة صغيرة جداً يبلغ عدد سكانها 20 مليوناً.

وأكثر رجل محب للسلام في العالم (المصطلح على تسميته تهديد الدالاي لاما)، وطائفة تُعرف في الدرجة الأولى بممارستها طقوس التاي تشي وبتناولها للخضراوات (طائفة الفالون غونغ). فالسعي الحثيث إلى معارضة الاستقلال التايواني قُدّم على أنه سبب منطقي لزيادة الإنفاق بأرقامٍ مضاعفة في مجال الدفاع، ونشر 700 صاروخ؛ إنه إلى حدٍ ما

الخوف من إمكانية حث تايوان على إعلان استقلالها بواسطة المرونة الصينية الملحوظة التي أدت إلى انهيار خطاب «النهوض السلمي». فتايوان هي مجرد واحدة من «خمسة سموم» يخشى الصينيون أن تؤدي إلى القضاء على بلادهم -السموم الأخرى هي الانفصاليون في مقاطعات تشين يانغ والتيبت ومنغوليا المسلمة والأقاليم المحيطة بكوريا. إن كثيراً من القضايا التي تسبب حالياً التوتر بين الصين والغرب- المنافسة على مصادر الطاقة، ودور الصين في إفريقيا، وإيقاف التخصيب النووي في إيران وكوريا الشمالية - يمكن أن تتم تهدئتها عبر بعض التغييرات التكتيكية لكلا الطرفين. لكن يعتقد الجميع أن الحديث عن التعددية، والقوة الناعمة، والعلاقات المتبادلة، وهاجس تايوان قد منع الصين في الواقع من تبني وجهة نظرها المتعلقة بعصر العولمة. كلما سمعتُ الإستراتيجيين الصينيين يناقشون أمر الجزيرة الصغيرة، أتذكّر كلمات ميشيل كورليون في فيلم العرّاب عندما يقول: «ما إن حسبت أنني أصبحت في الخارج، حتى شدّوني ثانية إلى الداخل». ولأن الدولة قد عانت فعلياً القلق زمناً طويلاً، يشعر المفكرون الصينيون بالخجل كثيراً من مستقبلهم. وعندما تسألهم: كيف ستكون القوة الصينية في المستقبل، يعمدون إلى تجنب السؤال، ويعرضون قائمة من المشكلات الداخلية الضاغطة التي يدّعون أنها ستستنفد كل الاهتمام والجهد. ومع ذلك، في أكثر لحظاتهم صراحة، يرسم مفكرو السياسة الخارجية الصينيون مسارين محتملين.

يفضل الدوليون الليبراليون، مثل جنغ بيجان أو تشين ياكينغ،

التحدث عن كيفية انضمام الصين إلى العالم من جديد، وكيف أنها تمكنت تدريجياً من التكيف مع المعايير العالمية، وعن تعلّمها كيف تسهم إسهاماً إيجابياً في النظام العالمي. «هل تعلم كم مرة سافر ماو إلى الخارج عندما كان رئيساً؟» سؤال طرحه أحد أصدقائي الليبراليين الدوليين في زيارة قمت بها أخيراً إلى بكين؛ مرتين فقط، مرة إلى موسكو عام 1950. ومرة أخرى أيضاً عام 1957. وهل تعلم كم عدد الرحلات الخارجية التي قام بها هيو جينتاو في هذه السنة فقط؟ كان السؤال مفاجئاً؛ لأنه حتى صديقي قد تاه في جدول رحلات هيو جينتاو المدوّخ. فذلك الأسبوع وحده كان قد شهد عقد الرئيس صاحب الشعر الكثيف اللامع لقاءات مع زعماء من أكثر من عشرة بلدان، وفيها الجزائر، والبرازيل، وكندا، وفرنسا، والهند، واليابان، وماليزيا، وسويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية. ومن دارفور إلى طهران، من كراكاس إلى هافانا، ومن بيونغ يانغ إلى دلهي، ومن هراري إلى لاوندا صار يُسمع صوت الصين. وشهية البلد النهمة للطاقة والثروات الطبيعية والأسواق تدفع رئيسها إلى أقطاب الأرض الأربعة، مجبرة هذا الذي من المستبعد أن يركب الطائرات الخاصة، على تجميع أميالٍ جوية تعادل تقريباً احتياطي القطع الأجنبي.

وهم يزعمون أنه حين تصبح الصين منفتحة أكثر على العالم، ستنخرط أكثر في حل المشكلات العالمية. في السنوات الأخيرة، كانت بكين تعمل عبر محادثات الأطراف الستة على حل المشكلة النووية لكوريا الشمالية، وإيران خصوصاً، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي،

وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية؛ وقد تبنت موقفاً تصالحياً حيال التغيير المناخي في مؤتمر فانكوفر؛ وأرسلت 4000 من قوات حفظ السلام للمشاركة في بعثات الأمم المتحدة. حتى في القضايا التي تكون فيها الصين على خلاف مع الغرب -كالتدخل الإنساني- أصبح الموقف الصيني مختلفاً قليلاً. فعندما أراد الغرب التدخل في كوسوفو، عارضت الصين ذلك بحجة أنه انتهك «مبدأ عدم التدخل». وفي قضية العراق، امتنعت الصين عن التصويت. أما فيما يتعلق بدارفور، فبعد عرقلة الإجراءات عدة أشهر في الأمم المتحدة، صوّتت الصين في الواقع على تفويضٍ للأمم المتحدة يقضي بإرسال قوات حفظ السلام؛ لأنها كانت حينئذ تترأس مجلس الأمن. يرى كثير من الصينيين أن بكين تغير موقفها تدريجياً من السيادة لتتجه نحو التدخل الإنساني.

من ناحية أخرى، يعترف الشيوعيون الجدد مثل يان شوتونغ علناً بأنهم يستخدمون التفكير الحديث لمساعدة الصين في تحقيق أحلامها القديمة. فهدفه البعيد المدى هو أن يرى الصين، وهي تعود ثانية إلى وضعية القوة العظمى، عبر بناء نظامها الحر. كان مرغماً، مثله مثل كثير من العلماء الصينيين، على دراسة الفكر القديم: «قرأت أخيراً جميع هذه الكتب التي كتبها العلماء الصينيون القدماء، واكتشفت أن هؤلاء الأشخاص هم حقاً أذكياء - أوثق صلةً بموضوعاتها من نظرية العلاقات الدولية الحديثة بما لا يقاس».

والشيء الذي أثار اهتمامه إلى حدٍ كبير هو ذلك الفرق الذي وضعه

العلماء الصينيون بين نوعين من النظام وهما: الوانغ Wang والبا Ba. فنظام الوانغ يدور حول قوة عظمى مهيمنة، لكن تفوقها كان قائماً على وجود حكومة رحيمة، لا على الإكراه والتوسع الإقليمي. من ناحية أخرى، فإن نظام البا نظام تسلطي تقليدي تفرض فيه أقوى دولة نظاماً على محيطها عبر القوة. ويشرح يان كيف أدار الصينيون في العصور القديمة كلا النظامين، قائلاً: «داخل آسيا الصينية كان لدينا نظام «وانغ»، وفي الخارج، عند التعامل مع «البرابرة»، كان لدينا نظام متسلط. ذلك يشبه تماماً ما تقوم به الولايات المتحدة اليوم، إذ تتبنى نظام الوانغ في علاقتها مع النادي الغربي، حيث لا تستخدم القوة العسكرية أو المعايير المزدوجة، ولكن على الصعيد العالمي، فالولايات المتحدة الأمريكية دولة متسلطة تستخدم القوة العسكرية وتكيل بمكيالين.

إن هدف يان شوتونغ هو إعادة إنشاء نظام «وانغ» آسيوي يقوم على العدالة وحكم القانون في آسيا. المشكلة فيما يخص الصين هي الانتقال من هنا إلى هناك دون إثارة حرب مع اليابان أو الهند. ويتجه جواب يان شوتونغ إلى قلب المشكلة: «السبب الذي سيجعل الدول الأخرى تقبل هذا النظام هو أننا سنبنيه عبر سياسة داخلية ، بحيث نصبح مجتمعاً نموذجياً يودُّ الناس أن يكونوا جزءاً منه؛ ونحن لا نملك ذلك حتى الآن. في الوقت الحالي، كل الجاذبية الصينية تأتي من قوّتها الاقتصادية، لكن ذلك لا يمكن أن يستمر. عبادة المال ليست جذابةً بما يكفي، أنتَ بحاجة إلى قوةٍ أخلاقية». إن الفرضية الخفية هي أن الصين ستحتاج إلى تغيير نظامها السياسي؛ لكي تكون قادرة على أن تصبح قوة عظمى.

يبدو أن يان شو تونغ قبل أنه سيكون من الصعب على الصين أن تمتلك شرعية عالمية دون تحرير نظامها السياسي. ولكن من المؤكد أنه، حتى إن تحقق ذلك، فلن تقبل اليابان بنظام وانغ تحت قيادة صينية. إن إيمان يان شو تونغ بآليات القوة هو إيمان مطلق: «فاليابان لن ترحب بهذه العلاقة، ولكن مع مرور الوقت، سيصبح النادي الصيني قوياً جداً إلى درجة أن اليابان سترغب في الانضمام إليه. وستكون اليابان شريكاً معانداً، كما هي الحال مع المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي». بحسب يان شو تونغ، عندما تصبح الصين أقوى سيكون لديها خياران: «بإمكانها أن تصبح جزءاً من نظام الوانغ الغربي، ولكن هذا سيعني تغيير نظامها السياسي. والغرب يتحدث عن هذا الأمر، لكنني لا أظن أنهم يعتقدون فعلاً أن الأمر ممكن. أما الخيار الآخر، فهو عائدٌ للصين لكي تبني نظامها الخاص».

يعد التوتر القائم بين الدوليين الليبراليين والشيوعيين الجدد نوعاً حديثاً مختلفاً قليلاً عن الانقسام الذي كان قائماً في عهد ماو بين البرجوازية والسياسة الخارجية الثورية. في السنوات القليلة القادمة، لا شك في أن الصين ستصبح برجوازية. فقد قررت -مع بعض الازدواجية- الانضمام إلى الاقتصاد العالمي ومؤسساته، وهدفها هو تعزيز ذاك الاقتصاد وتلك المؤسسات لكي تلقي التبعة على الولايات المتحدة الأمريكية، وتضمن بيئة سليمة مواتية لتطوّر الصين. ولكن على المدى البعيد، يأمل بعض الصينيين بناء نظامٍ عالمي يحاكي نظام الصين. ومقاربتهم هذه تدعو إلى تجنب المواجهة، وإلى تغيير الحقائق على الأرض في الوقت نفسه. تماماً كما يفعلون

الآن في السياسة الداخلية، فهم يأملون بناءَ أمثلةٍ عن واقع بديل تصبح فيه القيم والمعايير الصينية هي التي تحدد مسار الأحداث، بدلاً من القيم والمعايير الغربية. من هذا المنظور، تبدو منظمة تعاون شنغهاي واتحاد شرق آسيا «حميراً وحشية مخططة» معكوسة، حيث إنها تشبه من الخارج نموذجاً غربياً لاتحاد متعدد الأطراف - مثل الاتحاد الأوروبي؛ ولكن في الواقع، يمكن عدهما نواة نظام عالمي صيني تكون فيه سيادة الدولة ذات مغزى، وحق الدول بإدارة شؤونها دون أي تدخل خارجي يفوق حقوق المواطنين القاطنين فيها.

obeikandl.com

الخاتمة

عالم الصين المحصّن

دار كثير من النقاش أخيراً عن كيفية «إدارة نهوض الصين...»، مما يمنحنا شعوراً بالسيادة والسيطرة والتفوّق الأبوي. ومع إرشاد مناسب، وتوجيه دائم من جانبنا، يمكن إحضار السفينة الصينية الضخمة إلى المرفأ، وجعلها ترسو بأمان... ولكن أليس من الممكن أن تكون الصين غير راغبة في الانضمام إلى نظام أمني وسياسي لم تشارك في تأسيسه؟... ألا يحتمل أن الصين مثل جميع القوى الصاعدة في الماضي، وفيها الولايات المتحدة، تريد إعادة صياغة النظام الدولي؛ ليتلاءم مع أهدافها، ويتناسب مع قوتها الجديدة؟

روبرت كاغان، واشنطن بوست، الأحد 15 أيار / مايو، 2005.

يضج العالم الغربي بالحديث عن إدارة نهوض الصين، وكيف تمكن قولبة الصين، أو تكييفها، أو إجبارها على أن تصبح مثلنا؟ وكيف يمكن أن نجعلها آمنة لعالم المؤسسات المتعددة الأطراف والديمقراطية وحكم القانون؟ هذه الأسئلة التي يُناقشها الدبلوماسيون ورجال الدولة مكرهين تهدف إلى إعادة الثقة؛ وإلى جعلنا نؤمن جميعاً أن تأطير تطور الصين هو مسؤوليتنا. مع تأطير المشكلة بهذه الطريقة، نستطيع أن نقنع أنفسنا بالتفكير في أنه نستطيع بشيء من البراعة والاهتمام أن نبني الصين وفق تصوّرنا الخاص. ولكن سيدرك بعض الغربيين أن امتعاضهم من نهوض الصين يكشف امتعاضاً مقابلاً في بكين.

obeikandl.com

يثير الباحثون والمسؤولون الصينيون الآن جدلاً يتعلّق بكيفية التعامل مع تراجع الغرب؛ يتساءلون: كيف يمكنهم تكييف سلوك القوى الغربية على أفضل وجه لتعزيز المصالح والقيم الصينية؟

برز هذا الجدل إلى العلن عام 2006، في مقال صحفي استفزازي كتبه وانغ يوي، باحث شاب في جامعة فودان، سأل: «كيف يمكن أن نمنع[1] الولايات المتحدة الأمريكية من التراجع بسرعة كبيرة؟ ولّد سؤال وانغ يوي ردود فعلٍ غاضبة من جانب الشيوعيين الجدد والدوليين الليبراليين على حد سواء. كما أحدث شن دينغلي، وهو أحد زملاء وانغ يوي في جامعة فودان، تحدياً أكثر حدة بتساؤله: «هل سأل الناس أنفسهم ماذا سيحدث للعالم إذا انهارت أمريكا؟» هل تستطيع الصين، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، أو اليابان أن تقدم مصالح عامة كما تفعل أمريكا، أو أن تبني مؤسسات اقتصادية أو سياسية دولية؟ أما شن دينغلي الذي يعتقد أن بكين ليست جاهزة بعد لمرحلة الريادة، فيرى أن الهدف يجب أن يكون «إيجاد «أمريكا» أكثر التزاماً، وأكثر استعداداً للتعاون مع العالم». ويجب على الصين أن تستخدم مزيجاً من المشاركة والاحتواء لتكوين الولايات المتحدة الأمريكية[2] لكي تصبح قوة مسؤولة: طبعاً هي الصورة الصحيحة لاقتراب الولايات المتحدة من الصين.

تبين هذه النقاشات أن نهوض الصين لن يكون عملية آلية، سيتمكن صانعو السياسة الغربيون من إدارتها بدقة. فالصين ستحاول فعلياً إدارة «الغرب» في الوقت الذي ستحاول فيه تغيير السلوك الصيني. إضافة إلى ذلك، فانفجار النمو الاقتصادي الذي قدّم الجمهورية الشعبية

إلى العالم، يحدث بسرعةٍ تتحدى الإدارة الواعية والحذرة ، ويحمل في أعقابه تسونامي(موجة عارمة) من نتائج غير متوقعة. في عام 2005 كان أصدقائي في بكين متحمسين لرؤية مجلة ذي إكونوميست The Economist. التي نشرت مقالاً مهماً بعنوان: «كيف تدير الصين اقتصاد العالم». ويذكر المقال أنه «في السنوات القادمة[3]، وعلى نحو متزايد ستتضخم «البلدان المتقدمة»، ومعدلات الفائدة، والأجور، والأرباح، وأسعار النفط، حتى أسعار البيوت من «صناعة الصين». ولكن بعد مضي سنتين، سيغدو تأثير الصين الاقتصادي خبراً قديماً. وسرعان ما ستعلن أغلفة المجلات الغربية أن «الصين تدير سياسة العالم». أستطيع أن أتخيل الافتتاحيات، وهي تناقش أن جميع الأمور بدءاً من تغير المناخ، والتخصيب النووي، وانتهاءً بحقوق الإنسان، والفقر العالمي، وسياسات العالم، تُقرر كلها في بكين. سوف يقولون: إن «أفكار الصين عن النظام العالمي سيكون لها تأثير دراماتيكي في سياساتنا الخارجية، مثلما كان لصادراتها الرخيصة تأثير في سياساتنا الاقتصادية».

العالم في منظور الصين

من أسرع النتائج التي تمخض بها نهوض الصين، هي أن «العولمة» المتوقعة للديمقراطية الليبرالية الغربية قد تعثرت. وقد خرجت الدولة الصينية مع خمس سكان العالم عن مسار التحوّل الذي بدا أنه يقودها نحو استقرار اقتصادي وسياسي غربي. حتى إن واصلت بقية دول العالم عملية التطور غير مكترثة، فإن هذا التغير وحده سيسقط تنبؤات فرانسيس فوكوياما عن «نهاية التاريخ».

إن المرحلة الآتية لتطور الصين يمكن أيضاً أن تكون أكثر دراماتيكية. فالثلاثون سنة الأولى من برنامج إصلاح الجمهورية الشعبية كانت تدور على نحو رئيس حول انضمام الصين إلى العالم لفهم الغرب، وتقليد خبرته المكتسبة في مجال الاقتصاد، والتخطيط، والسياسة الخارجية. أما محور الثلاثين سنة القادمة، فهو كيف ستبدي الصين، التي ستصبح أكثر ثقةً بنفسها، اهتمامها وتكوّن العالم. تعتقد الحكومات في إفريقيا، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، حتى في الشرق الأوسط، أن نهوض الصين يعني أنه لم يعد هناك خيار ثنائي بين الانضمام إلى الغرب أو العزلة. لا شك في أن الصين لن تحدد النظام الجديد وحدها، لكنها ستقدم قطباً بديلاً وفلسفة تثبت وجودها، إلى جانب محاولات الولايات المتحدة لابتكار توازن قوى يدعم الديمقراطية والولع الأوروبي بالتعددية وتطلعات الإسلاميين إلى تحقيق حكم ثيوقراطي.

إن الخيط الذهبي الذي ينظم الأفكار الصينية الناشئة عن العولمة هو السعي وراء السيطرة؛ إذ يرغب المفكرون الصينيون في إقامة عالم تستطيع فيه الحكومات الوطنية أن تتحكم في أقدارها، بدلاً من أن تكون خاضعة لأهواء رأس المال العالمي والسياسة الخارجية الأمريكية. وهم يريدون من بقية دول العالم الاستثمار، والتقانة، ودخول السوق، بيد أنهم لا يريدون تشرّب القيم الغربية. فهدفهم ليس عزل الصين عن العالم، بل السماح للصين بالانضمام إلى العالم وفق شروطها الخاصة. باختصار، إنهم يريدون منع الصين من أن تصبح «مسطحة» بوساطة العولمة. فرأسمالية النهر الأصفر، والديكتاتورية التشاورية، والقوة

الوطنية الشاملة هي الدعائم الأساسية لهذه الفلسفة الصينية الجديدة عن العولمة، التي تسعى إلى إعادة تأسيس مكانة للدول القومية، تمكنها من تسيير الاقتصاد، وإدارة السياسة، وتأطير أفكار السياسة الغربية. إن الزعماء الصينيين يستخدمون هذه الأفكار -على نحوٍ تدريجي- لبناء نظام عالمي بديل: وهو «عالم الصين المحصّن».

روافد النهر الأصفر

في ربيع عام 2007، أعلن هيو جينتاو بكل فخر إنشاء «منطقة اقتصادية خاصة» جديدة. وفي مؤتمر صحفي حاشد، تهللت وجوه الصحفيين الاقتصاديين ومديري الشركات فرحاً عندما أعلن أن المزيج الرابح من إعاناتٍ التصدير، والإعفاءات الضريبية، والاستثمارات في مجال الطرقات، والسكك الحديدية، والنقل البحري ستتسع لتشمل منطقة صناعية جديدة كاملة. لكنها منطقة اقتصادية خاصة مختلفة، ليست على السواحل الشرقية للصين، ولا في السهول الغربية؛ قاعدة الرأسمالية الصينية هذه ستُبنى وسط إفريقيا، في حزام مناجم النحاس في زامبيا. حيث كان يقف إلى جانب الرئيس هيو جينتاو الزعيم الزامبي ليفي موانواسا الذي صرّح أن إنشاء «منطقة اقتصادية خاصة» في تشامبيشي سيشهد ضخ الصين لـ 800 مليون دولار أمريكي في اقتصادنا، وهذا سيؤدي إلى قطع شوطٍ طويلٍ في دعم التنمية الاقتصادية في بلادنا. إن المنطقة الاقتصادية الزامبية الخاصة هي المنطقة الأولى من أصل خمس مناطق تعهدت بكين ببنائها في إفريقيا في معرض تصديرها أسرار رأسمالية النهر الأصفر إلى خارج حدودها.

ستنقل الصين على نحو حرفي نموذج نموها إلى القارة الإفريقية، عبر بناء سلسلة من المراكز الصناعية بمحفزاتٍ ضريبية، وسيتم ربطها عبر شكبات من السكك الحديدية، والطرقية، والبحرية مع بقية العالم. بهذه الطريقة، ستكون زامبيا المركز الرئيس للمعادن فيما يخص الصين، حيث ستزوّد الجمهورية الشعبية بالنحاس، والكوبالت، والماس، والقصدير، واليورانيوم. والمنطقة الثانية ستكون في موريشيوس، حيث ستزود الصينَ بمركز تجاري سيمنح أربعين شركة صينية دخولاً أفضل إلى عشرين دولة من الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، التي تمتد من ليبيا إلى زيمبابوي، بالإضافة إلى دخولٍ سهل إلى أسواق المحيط الهندي والأسواق الآسيوية الجنوبية. أما المنطقة الثالثة فهي -محور شحن بحري- قد تكون في العاصمة التنزانية دار السلام. وتتنافس الآن نيجيريا وليبيريا وجزر كاب فردي من أجل استقطاب المركزين الآخرين.

إلى جانب إقامة هذه المناطق، تباشر بكين أعمال البناء، وتقطع القارة الإفريقية ذهاباً وإياباً لشق طرقات، وإقامة سكك حديدية جديدة. فخط «تانزام» للسكك الحديدية، الذي أنشأته الصين لربط زامبيا بتنزانيا في سبعينيات القرن العشرين قد تم تجديده. وتم تجديد خط بنغولا الذي يربط زامبيا بأنغولا الغنية بالنفط. وكما قال أحد سكان جنوب إفريقيا: «لم تتقيد القوى الاستعمارية السابقة المتعددة التي مرت على إفريقيا بالاستثمار الفعلي[4] في البنى التحتية للقارة، وربما لم تكن قادرة على تحمّل أعباء ذلك على أي حال». لذا،

فوجئ كثير من القوى الاستعمارية التي احتلت إفريقيا في السابق، باهتمام الصين الكبير بإفريقيا. وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2006، اجتمع ثمانية وأربعون زعيماً من زعماء الدول الإفريقية في بكين؛ للمشاركة في قمة موسّعة يعقدها هيو جينتاو. في أثناء القمة، حاول الرئيس الصيني، وهو يعي تماماً لما يقوم به، المزايدة على الغرب عبر إعلانه أن المساعدة الصينية لإفريقيا ستتضاعف مع حلول 2009 (قبل سنة تماماً من إعلان الأهداف التي طالب بها بوب غلادوف وبونو الحكومات الغربية في أثناء انعقاد قمة الدول الثماني). حيث أنشأت صندوق استثمارٍ بقيمة خمسة مليارات دولار أمريكي لإفريقيا، إضافة إلى خمسة مليارات دولار أمريكي بموجب رعاية تفضيلية للبلد المفضل وأموال للاستثمار، فضلاً على إسقاط الديون عن اثنين وثلاثين بلداً، وتقديم آلاف المنح الدراسية، بالإضافة إلى خطة لبناء المدارس والمشافي في جميع أنحاء القارة.

إلا أن الطريقة التي يغيّر بها حضور الصين قوانين التنمية الاقتصادية في إفريقيا هي أهم من امتلاك الأفئدة والعقول الإفريقية. فقد اعتاد صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي[5] على دفع المسؤولين الحكوميين، والزعماء المنتخبين إلى الخوف من الله. وشبه جفري ساكس خبير التنمية على الملأ صندوق النقد الدولي بحكومة بديلة، يجلس مسؤولوها المدعومون داخل مكاتب خاصة لخمسة وسبعين بلداً من البلدان النامية: «هذه الحكومات قلما تتحرك دون استشارة هيئة صندوق النقد الدولي، وإذا فعلت ذلك، فإنها تجازف بخطط الإنقاذ، وبخسارة الطرق الحيوية

الموصلة إلى الأسواق الرأسمالية، وبالمساعدة الغربية، أو بنيل الاحترام الدولي. ولكن اليوم، يبذل موظفو صندوق النقد الدولي كل ما يستطيعون؛ لكي تستمع لهم أفقر الدول في إفريقيا. أمضى صندوق النقد الدولي سنوات من التفاوض بشأن اتفاق الشفافية مع الحكومة الأنغولية فقط ليُبلّغ قبل ساعات من الاتفاق الذي كان مزمعاً توقيعه، أن سلطات لاوندا لم تعد مهتمة بالمال: لأنها قد حصلت على قرضٍ ميسر بمقدار ملياري دولار من الصين. ولا تزال تتكرر هذه القصة[6] في أنحاء القارة -من الجزائر إلى تشاد، ومن إثيوبيا إلى نيجيريا، ومن السودان إلى أوغندا، ومن زامبيا إلى زيمبابوي.

مع تغير ميزان القوة الاقتصادية في العالم -ومع وجود أصولٍ مالية صينية تبلغ 1.3 ترليون دولار أمريكي تقلل من أهمية ملف القروض المقلصة لصندوق النقد الدولي البالغ 35 مليار دولار أمريكي- تبذل أهم وكالات التنمية العالمية كل ما بوسعها لكي تعزز مكانتها في وجه المنافسة الصينية. وبدل المشروطية الصارمة لما يسمى بإجماع واشنطن، فقد تبنت العديد من البلدان الإفريقية دروس رأسمالية النهر الأصفر، حيث إن إجماع واشنطن يعارض تدخل الدولة في الاقتصاد، ويؤيد الخصخصة وحقوق الملكية القوية، و«العلاج بالصدمة الاقتصادية»، في حين تشجع رأسمالية النهر الأصفر على استخدام المال العام لدفع عجلة الابتكار والتجديد نحو الأمام، وحماية الملكية العامة، والإصلاحات التدرجية للمناطق الاقتصادية الخاصة.

إن سحر النموذج الصيني تخطى حدود القارة الإفريقية. ففي سعي الدول لمحاكاة النجاح الصيني، تقوم دول مختلفة مثل البرازيل، وروسيا، وفيتنام بتقليد سياسة بكين الصناعية النشيطة التي تستفيد من المال العام، والاستثمار الخارجي لبناء صناعات برؤوس أموالٍ ضخمة. هذه الدول تراجعت أيضاً عن مبدأ آخر لإجماع واشنطن، وأبطأت -بل حتى إنها قلبت أحياناً- برامج الخصخصة التي باشرت العمل بها في التسعينيات. هذه الدول هي تماماً كالصين، لا تزال تعمل على التحكم في قطاعات اقتصادية تُعد حيوية للمصلحة الوطنية (ويتسع تعريفها للمصلحة الوطنية ليشمل الخدمات العامة، والطاقة، والإنتاج الزراعي أيضاً). ومثل الصين أيضاً، تعتقد أن إدراة المشروعات التي تمتلكها الدولة على نحو فاعل يمكن أن تدر أرباحاً طائلة على الحكومة، بحيث يمكن إعادة استثمار هذه الأرباح من أجل تحقيق أهداف سياسية، واجتماعية (وبالسيطرة على هذه المشروعات التي تمتلكها الدولة، تستطيع الحكومات أيضاً منع رجال الأعمال المستقلين سياسياً من تحدي قاعدة السلطة). هناك أسباب معقّدة للارتداد عن إجماع واشنطن -الإرث المتمثل في الاضطراب المالي في روسيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، والحرية الاقتصادية التي مُنحت للدول الغنية بالموارد، عبر رفع أسعار السلع وانتخاب الزعماء الشعبيين في كثير من أنحاء العالم- لكن النجاح الباهر للاقتصاد الصيني هو جزءٌ واضح من الصورة.

ما يثير الدهشة هو أن انتشار رأسمالية النهر الأصفر يتجاوز فيما يبدو حدود المناطق التي استهدفها المستثمرون الصينيون. فقد أدى نجاح النموذج الصيني للتغير التدرّجي إلى إنشاء سلسلة من المناطق الاقتصادية المميزة في جميع أنحاء العالم. وبحسب تقديرات المصرف الدولي، سيتم في عام 2007 إنشاء أكثر من 3000 مشروع في المناطق الاقتصادية الخاصة في 120 بلداً في العالم، أكثرها صُمم بوضوح على غرار النموذج الصيني. فالنموذج الصيني استقطب المعجبين من جميع دول العالم النامي، حيث تقوم فرق البحث الحكومية من إيران إلى مصر، ومن أنغولا إلى زامبيا، ومن كازخستان إلى روسيا، ومن الهند إلى فيتنام، ومن البرازيل إلى فنزويلا، بالتوجّه إلى المدن والأرياف الصينية؛ بحثاً عن دروسٍ تستقيها من التجربة الصينية.

ليس النمو الاقتصادي الصيني هو وحده الجذّاب، بل الطريقة التي استطاعت بها الصين أن تحافظ على تحكمها في سياساتها الاقتصادية. وعلى عكس النمور الآسيوية التي اعتمدت في الثمانينيات على المساعدة الاقتصادية من الغرب، حرّرت الصين نفسها من تدخل وكالات التنمية الغربية، والمؤسسات المالية، وقاومت بنجاح الضغط الصريح للولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تقويم عملتها، موضّحةً أنها ستتعامل مع هذه القضية وفق شروطها الخاصة. أما الدول النامية التي استبدلت بالسيطرة الاستعمارية تسلّطَ صندوق النقد الدولي، والمصرف الدولي، فسيبقى أملها وضع سياساتها الخاصة ضرباً من الأحلام. وكما يقول أحد الصحفيين النيجيريين:

إن الحكومة الصينية[7] تعرف مصلحة شعبها؛ لذلك فهي تؤسس إستراتيجيتها الاقتصادية بناءً على ذلك. فلم تُملَ عليها إستراتيجيتها من قبل إجماع واشنطن، ولم تسمح الصين لأي مسؤولٍ من صندوق النقد الدولي أو المصرف الدولي بإرغامها على تبني حزمة إصلاحات ليبرالية جديدة... إستراتيجية الدول النامية ليست جرعة ليبرالية جديدة مفرطة من إلغاء قيود، وخفض الإنفاق الاجتماعي، وخصخصة كل شيء في العالم، والتخلّص من المصلحة العامة. وهم لم يسِموا إعانة مالية بكلمة بغيضة.

طوال عدة سنوات، لم تشعر الدول النامية بالارتياح لفلسفة العالم المسطح التي يتبناها إجماع واشنطن. لكنها حتى وقت قريب، لم تكن تمتلك بديلاً واضحاً للجمع بين الإصلاحات الاقتصادية التدريجية والسيطرة الحكومية والأولويات الاجتماعية لرأسمالية النهر الأصفر. كان من المفترض أن تُحرز العولمة انتصاراً عالمياً لاقتصاد السوق في جميع أنحاء العالم، لكن الصين تظهر أن رأسمالية الدولة هي أحد أكبر المستفيدين منها.

الديكتاتورية التشاورية

بينما كانت تنتشر أفكار السوق الحرة عبر العالم، غالباً ما كانت تأتي في أعقابها الديمقراطية التحررية. ففي الثلاثين سنة الماضية وحدها، تبنى أكثر من ستين بلداً النظام الديمقراطي. وقد أطلق العالم الأمريكي صموئيل هنتينغتون على هذا اسم «الموجة الثالثة للدّمقرطة»

(كانت الموجة الأولى في مطلع القرن التاسع عشر، والثانية أتت مباشرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية). حتى في السنوات الثلاثة الأخيرة، شهدنا احتجاجات شعبية تطالب بالديمقراطية في شوارع جورجيا وأوكرانيا ولبنان وقيرغستان - اصطلح على تسميتها «بالثورات الملوّنة».

ولكن فيما يتعلق بالسلطات في بكين، لا يوجد أي شيء ثابت حيال تقدم الديمقراطية الليبرالية. كنتُ في الصين في أثناء اندلاع الثورة البرتقالية في أوكرانيا، وما يُدعى بثورة «التوليب» في قيرغستان. وقد راقب مضيفيّ الصينيون مستنكرين فشل موسكو في قمع هذه الاحتجاجات الشعبية، وعدم تمكنها من مساندة مرشحيها المفضلين. وأخذوا في حسبانهم عدم تكرار ما عدوه أخطاء روسيّة، فقامت السلطات الصينية بإنشاء وحدة لمراقبة عمل المنظمات غير الحكومية الأجنبية في الصين، في حين قام أحد المراكز الاستشارية الرائدة التي ترعاها الحكومة بإرسال الباحثين إلى أوزباكستان، وقيرغستان، وأوكرانيا، وجورجيا، وإلى بيلاروسيا لتقويم دور المنظمات غير الحكومية المؤيدة للديمقراطية، ولاقتراح إجراءات معاكسة.

قررت الحكومة الصينية أنها لا تريد حدوث أي ثورات ملوّنة مفاجئة؛ لذلك اتخذت إجراءات صارمة بشأن المنظمات غير الحكومية التي تمولها جهات أجنبية، وأرسلت فرقاً من الناس لتدريب حكومات أخرى في آسيا الوسطى على تفريق التجمعات المؤثرة.

يدور الحديث اليوم بين نشطاء الديمقراطية الغربيين عن تراجع الترويج للديمقراطية. وقد استحدث «بيت الحرية»، وهو منظمة

أمريكية غير حكومية، مصطلحَ «ركود الحرية»[8] ليبرز حقيقة أن عدد البلدان الحرة في العالم لم يعد يزداد. وتتحدث منظمة «العطاء الوطني للديمقراطية» عن «واقعٍ مخيف»[9] يُفرض على مساعدة الديمقراطية، بتخويف بعض الجماعات، والناشطين، وإعاقة تلقيهم المساعدة، والدعم الدوليين، أو الانتفاع بهما. ويصف كتّاب بارزون في مجال الديمقراطية، مثل توم كاروذرس، «تراجع»[10] الديمقراطية بأنه قيام الحكومات الاستبدادية بإحكام السيطرة على وسائل الإعلام الحرة، والمجتمع المدني، وجماعات حقوق الإنسان.

من المؤكد أن الأمر لا ينطبق فقط على الصين، فسياسة إدارة بوش المبكرة للحرية، التي ربطت انتشار الديمقراطية بتغير النظام في العراق، قد قوضت شرعية انتشار الديمقراطية، وأعطت الحكومات ذريعة لقمع ناشطي الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ قام الرئيس بوتين في روسيا بفرض إجراءات صارمة على وسائل الإعلام، والحرية السياسية في بلاده، ودعم أنظمة الاتحاد السوفييتي السابق التي تبنَّت الوسائل نفسها. بالإضافة إلى قيام العديد من النكسات الديمقراطية الحديثة، مثل الانقلابات العسكرية في تايلاند، وكونغو-برازافيل التي لم يكن لها علاقة مباشرة بالصين. ولكن يجب أن تتحمل الصين بعض المسؤولية عن هذا التوجه.

حتى لو كانت الجمهورية الشعبية لم تقم بفعل أي شيء في العالم، فإن قوة المثال الصيني كانت ستقدم تحدياً مهماً لمشجعي الديمقراطية.

فالفرق بين أدائها وبين أداء الاتحاد السوفييتي، قد أدى إلى نشوء إيمانٍ كبير بأن الإصلاح الاقتصادي يجب أن يسبق الإصلاح السياسي.

لقد أصبحت هذه «الأسطورة المتعاقبة» عائقاً أساسياً أمام مشجعي الديمقراطية؛ إذ رفعت الضغط عن كثير من البلدان؛ لتحرر أنظمتها السياسية. وما يقلق أكثر، هو نجاح الصين الاقتصادي الذي حطم تلك الصلة المميزة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. حتى وكالات الإغاثة في البلدان الديمقراطية، كوزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، اعترفت بصراحة أنه لا يوجد أي دليل على أن الديمقراطية تسهم في عملية التنمية الاقتصادية. إذا كانت تجارب الصين الحديثة مع الديكتاتورية التشاورية، والعمل الاستشاري العام تجدي نفعاً، فإن الديكتاتوريات حول العالم ستكتسب الثقة والشجاعة من النموذج الذي مكّن الدول ذات الحزب الواحد، من البقاء في عصر العولمة ووسائل الاتصال.

يختلف العديد من الناس هل كانت الصين تنشر فعلاً الأتوقراطية في أنحاء العالم، أم أنها ببساطة تمتلك نهجاً محايداً أخلاقياً يضع المصلحة الوطنية في المرتبة الأولى. في كلتا الحالتين، فقد ظهرت الصين على أنها أكبر مؤيد للديكتاتورية في العالم عبر علاقاتها الاقتصادية، والسياسية مع الأنظمة المريبة. وتشتكي جماعة هيومان رايتس واتش Human Rights Watch الضاغطة من أن البرنامج الصيني المتنامي[11] للمساعدات الخارجية قد أتاح خيارات جديدة للحكام الديكتاتوريين، الذين كانوا يعتمدون في السابق على أولئك الذين يصرون على دعم

حقوق الإنسان. «لكن دعم الصين قد تجاوز المساعدات الاقتصادية السخية المتزايدة. فهي تقدم دعماً سياسياً للأنظمة الصديقة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتدريباً على مواجهة التمرّد، والوصول إلى أجهزة التنصت، والمراقبة.

في زيمبابوي، قدّمت الحكومة الصينية الدعم السياسي، والعسكري، والتقني للرئيس موغابي. وقد كان للصينيين محاولات عديمة الجدوى في الأمم المتحدة للتحقيق في عملية تنظيف القذارة التي قام بها، ونجم عنها ترحيل جماعي لـ 700,000 فقير مدني. وقد قدمت بكين لموغابي أيضاً التقانة اللازمة للديكتاتورية، حيث زودته بأجهزة للتشويش على الإشارات الإذاعية، ومراقبة البريد الإلكتروني، وتفريق التظاهرات. وبعد المذبحة التي ارتكبتها الحكومة الأوزباكية بحق مئاتٍ من المحتجين في أنديجان في عام 2005، كُوفئ الرئيس إسلام كاريموف باستقبالٍ رفيع المستوى في بكين، وبصفقة للنفط تقدّر بـ 600 مليون دولار أمريكي، وعروضٍ لتدريب قوات الشرطة على تفريق الحشود.

تعد الصين أكبر مستثمر في بورما، حيث تدعم السلطات نظاماً قمعياً أكثر فأكثر بواسطة المساعدات الاقتصادية، والاستثمار، والتقانة العسكرية؛ تقدم الصين قروضاً بفائدة مخفّضة للحكومة البورمية، وقد منحتها أخيراً في شهر حزيران / يونيو من عام 2006 هبةً بقيمة 200 مليون دولار لخمس وزارات حكومية غير محددة. وتزوّد الصين بورما[12] أيضاً بـ90 في المئة من أسلحتها، حيث منحتها 1.6 مليار دولار أمريكي في إطار المساعدة العسكرية، وتمويل عملية التحديث. وأرسلت

الصين فرقاً من الاستشاريين لإقناع السلطات البورمية بتطبيق الإصلاح السياسي بوصفه وسيلة لتخفيف الضغط الدولي. وبحسب أحد المصادر فإنه «من المحتمل أن هذا يشمل اقتباس[13] بعض العناصر الأساسية من النظام الصيني – وربما يعني تبني الديمقراطية البرلمانية لمقاربة مجلس الشعب الوطني». إن الأعمال الصينية لم تقف عند الحيلولة دون انهيار النظام، بل أدت بالهند أيضاً إلى الانقلاب على سياستها السابقة بعزل النظام (لأن دلهي كانت قلقة من وقوع رانغون عاصمة بورما في نطاق النفوذ الصيني).

لن تخيب مساعي الصين في دعم الأنظمة الفاشلة. فعقب الضغط الغربي، غيرت الصين من أساليبها في السودان وزيمبابوي وبورما. لكن هذه التغييرات التكتيكية لا تغير حقيقة أن الصين لن تدعم البتة الانتخابات المتعددة الأحزاب وحقوق الإنسان: فلماذا ستدعم حقوق الأجانب التي لا تجيزها لمواطنيها؟

القوة الوطنية الشاملة

«لا بد أنه من الصعب، ومن المزعج أحياناً، أن تجدوا أنفسكم تتلقون كل مطلب وتُدْعَوْن إلى كلّ أزمة، ويُتوقّع منكم دوماً، وفي كل مكان أن تقوموا بما يجب عليكم عمله»، بهذه الطريقة خاطب رئيس الوزراء السابق توني بلير الشعب الأمريكي في عام 1999، عندما كانت أعمال الإبادة الجماعية تجتاح كوسوفو. كان يوجه دعوته للتحرك إلى الدولة الوحيدة التي تستطيع إيقاف القتل.

وصرّح: «إن أعمال الإبادة الجماعية[14] لا يمكن البتة أن تكون مسألة داخلية بحتة» موجزاً «مبدأه الجديد للمجتمع الدولي» الذي فوّض الدول القوية بحماية مواطني البلدان الأخرى من الإساءات الخطرة لحقوق الإنسان، ولكن مع تورط الولايات المتحدة الأمريكية في مستنقع العراق، وأفغانستان، أخذ المدافعون اليوم عن القضايا العالمية يركّزون اهتمامهم أكثر فأكثر على بكين. وليس من المفاجئ البتة أن تُدعى الصين لمعالجة مشكلات الدول المجاورة مثل كوريا الشمالية، وبورما. ومن كان يعتقد أن الصين ستكون في المقدمة في النقاشات العالمية المتعلقة بتغيير المناخ، والتخصيب النووي في إيران، أو إصلاح الأراضي في زيمبابوي؟ والتطور الأكثر دراماتيكية يتمثَّل في أن بكين هي في عين العاصفة المحتشدة في دارفور.

في تموز/يوليو 2007، ترأس بطل تزلج السرعة الأمريكي، الحائز على الميدالية الذهبية الأولمبية جوي تشيك وفداً إلى السفارة الصينية في العاصمة واشنطن دي سي. وزعم أن علاقة بكين مع الخرطوم تعطي الصين الفرصة للقيام بشيء لن يستطيع أي أحد آخر في العالم أن يقوم به. إنها تعطي الصينيين فرصة ليثبتوا أنهم فعلاً هم القوة التي كانوا يتطلعون إلى تحقيقها في العالم، وأنهم يستطيعون تحقيق ما عجز الغرب عن تحقيقه. وتحت الضغط[15]، ستلجأ بكين إلى استخدام نفوذها على الحكومة السودانية: ففضلاً على بيع الأسلحة للحكومة، تشتري الصين ثلثي نفط السودان، وقد استثمرت ستة مليارات دولار

في صناعتها. والأهم من ذلك، هو أن الصين قد حددت مسار عملية التفاوض الدولية في دارفور نفسها، وفي الأمم المتحدة في واشنطن، وقللت من المحاولات المختلفة لفرض عقوبات، وتعيين قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. (لم يقم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلاَّ بحظر السفر وتجميد الأصول المالية لأربعة أشخاصٍ صغار الرتب).

كانت الصين تتبع مساراً واضحاً في دارفور. وقد أُحرجت من اتهامات «تمويل الإبادة الجماعية»، وحاولت ألاّ تظهر بمظهر القوة المدمرة: فعيّنت مبعوثاً إلى دارفور في عام 2007، وأيدت فكرة إرسال قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ومارست الضغط على الحكومة السودانية للتفاوض مع القوات المتمردة. ولكن في الوقت نفسه التزمت بكين بمسار (التأثير، وعدم التدخل)، فرفضت قبول فرض عقوبات على النظام، وأصرّت على عدم وجوب نشر قوات حفظ السلام دون موافقة الحكومة السودانية. وفي محاولتها لحل الأزمة، لجأت الصين إلى استخدام مبدأ التعددية لزيادة قوتها وقوة حليفتها السودان – ملتزمة بفكرة وجوب مرور كل شيء عبر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة (حيث تمتلك الصين حق الفيتو)، ومشجعة فكرة المحادثات المتعددة الأطراف. وهذا يحاكي سياسة الصين في كوريا الشمالية وبورما، حيث شجعت بكين المحادثات التي سمحت لها بتحديد مسار عملية التفاوض، محرزة تقدماً كافياً لإرضاء الغرب، ولكن ليس إلى حدٍ يهدد الأنظمة الاستبدادية التي تتطلع إلى دعم الصين.

إن سياسة الصين فى دارفـور تؤكد أن فلسفة العـالم المحصن الصاعدة تحمل مضامين ثورية للجغرافية السياسية. فمع بداية القرن الحـادي والعشرين، تأثرت الحكومات الغربية ومواطنوها بالإبادة الجماعية في رواندا، والمعسكرات الإرهابية في أفغانستان، والتخصيب النووي في إيـران، وبدأت تشعر بضرورة التدخل في البلاد التي تهدد حقوق الإنسان، والأمن الدولي. لكن بكين مصممة على الدفاع عن فكرة السيادة القديمة، مستندة إلى حقوق سيادة الدول. وتتضمن قوانينها عدم الاعتداء على البلدان الأخرى، أو عدم محاولة إسقاط الأنظمة، والأهم من ذلك كله هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وبدلاً من دعم فكرة «المجتمع الدولي» لتوني بلير، يدعمون «القوة الوطنية الشاملة».

وتشجع الصين هـذه الأفكـار دولياً عبر اهتمامها الحديث بمبدأ التعددية. وعبر دعم الأمم المتحدة، وإنشاء منظمات إقليمية جديدة. لا تغير بكين فقط توازن القوى في أجزاء كثيرة من العالم، لكنها تؤكد أيضاً أهمية احترام السيادة الوطنية. إن التشكيلات الغربية للاتحاد الأوروبـي، ولحلف شمال الأطلسي NATO -المعروفة بسياسة تشمل المشاركة بدلاً من حماية السيادة- قد وجدت نظيراً لها في اتحاد دول شرق آسيا الذي حثت الصين على تأسيسه، ومنظمة تعاون شنغهاي. عبر هذه المنظمات تعمل الصين على إعادة طمأنة الدول المجاورة من أجل نواياها السلمية، وتؤلف مجموعة اهتمام جديدة تستثني الولايات المتحدة الأمريكية. تعقد المسؤولة الأمريكية السابقة سوزان شيرك عبر المقارنة بين دبلوماسية الصين التعددية، ودبلوماسية بلادها بعد الحرب

العالمية الثانية: «كانت الولايات المتحدة الأمريكية... قادرة على إقناع الدول الأخرى بأنها لن تهددهم عبر إنشاء المؤسسات العالمية المتعددة الأطراف، وإذعانها لسلطة هذه المؤسسات. فعبر التزامها بالقوانين والأنظمة الدولية استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية[16] بكل نجاح إنشاء نظام تسلطي مهيمن. فهل ستؤدي مشاركة الصين في المؤسسات المتعددة الأطراف الإقليمية، والعالمية إلى النتائج نفسها، المتمثلة في تمكين الصين من زيادة قوتها دون بذل أي جهدٍ مضاعف لتكوينها؟

لقد أضحت الأمم المتحدة أداة فاعلة لتضخيم نظرة الصين إلى العالم. وخلافاً لروسيا التي تصرفت بتبجح -متمتعة بمقدرتها على إحباط خطط الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي علانية- تنزع الصين إلى اختيار موقف تصالحي. إنها مستعدة لرفض الأشياء عندما يجب عليها ذلك، لكنها تفضل أن تختبئ وراء الآخرين، وتعرقل الأمور دون أن يقع عليها اللوم.

في أثناء الاستعداد لحرب العراق، فقد سمحت الصين، برغم معارضتها العمل العسكري لفرنسا، وألمانيا، وروسيا بشن حملة معارضة دولية عليها. وفي عام 2005. عندما دار نقاش يتعلق بتوسيع مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، شجعت الصين البلدان الإفريقية على المطالبة بمقعد خاص بها مع حق النقض، مما أدى فعلياً إلى القضاء على محاولة اليابان الحصول على مقعدٍ دائم في مجلس الأمن. وعلى حدٍ سواء، كانت الصين ترغب في السماح لمنظمة الدول الإسلامية بتولي الرئاسة لإضعاف مجلس حقوق الإنسان الجديد. هذه الدبلوماسية

المخفية كانت فاعلة على نحو مدمّر- مسهمة تراجع هائل لنفوذ الولايات المتحدة: في عام 1995، فازت الولايات المتحدة بـ 50.6 في المئة من الأصوات في الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة؛ وفي عام 2006، تراجع الرقم ليصل إلى 23.6 في المئة من الأصوات فقط. أما على صعيد حقوق الإنسان[17]، فقد كانت النتائج أخطر: ارتفع معدل نجاح الصين من 43 في المئة إلى 82 في المئة، في حين تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية من 57 في المئة إلى 22 في المئة. وقد كشف مراسل نيويورك تايمز New York Times لدى الأمم المتحدة جمس تروب عن تغير واضح في أعمال الأمم المتحدة: «إن الحقيقة البدهية أن مجلس الأمن لا يستطيع التحرك إلا بالقدر الذي تسمح له به الولايات المتحدة الأمريكية[18]. وقد يُطبق هذا المثل قريباً على الصين أيضاً». قد يكون جمس تروب محقاً، فقدرة الصين في التأثير في الأمم المتحدة تزداد، وربما سنشتكي قريباً من السلوك الصيني المتعلق بالقضايا السياسية الكبرى، بدلاً من القول: «لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية لتصرّفت على نحو مختلف».

نموذج الصين

في تسعينيات القرن العشرين أثار الكاتب الساخر وانغ شو قلق السلطات الصينية لدى كتابة رواية من أفضل الروايات مبيعاً: «أرجوك لا تدعني إنساناً»، يتخيل فيها الألعاب الأولمبية في بكين، حيث تتنافس الدول لتثبت قدرة مواطنيها على تحمل الإذلال بدلاً من إثبات براعتهم الرياضية. وفي هذه المنافسة الخيالية -التي صممت الصين فيها على

الفوز بأي ثمن- يتصدر بطل الرواية سائق عربة بثلاث عجلات مهمل يُدعى يوان باو، الفريقَ الصيني بإحراز أعلى نقاط نتيجة أدائه. إن سخرية وانغ شو القاسية من هاجس بلاده الأول -بحفظ ماء الوجه- تنتهي بمشهد حزين ليوان باو الذي انتزع وجهه ليفوز بالميدالية الذهبية. إن صورة البطل العادي الذي فقد ملامحه وهو واقف في بركة من الدماء -حاملاً جلد وجهه على رأسه منتصراً- كانت توبيخاً مروعاً لأهداف البلاد بعظمة وطنية، أدت في النهاية إلى منع كتابات وانغ شو عبر حملة حكومية على ما يُعرف بالتلوث الروحي. إن البلد الذي يصفه وانغ شو كان قد أصبح معتاداً على رؤية النظام العالمي بوصفه واقعاً يجب التكيف معه.

كما حسب أن الطريقة الوحيدة لقلب الذل ابتلى به الأجانب الصين هي بتقبل الذل نفسه. من الناحية الظاهرية، فإن بكين التي تحضّر لاستقبال الألعاب الأولمبية الحقيقية عام 2008، لا يمكن أن تختلف كثيراً عما وصفه وانغ شو في روايته. ومن الداخل، يعد النظام أن الألعاب مناسبة لإظهار الصين بوصفها قوة عالمية عظمى. فالجيل الذي عاش وهو يرزح تحت وطأة الذل الوطني، أخذ يمهّد الطريق لنخبة جديدة لا تعرف في حياتها العملية سوى النجاح والمكانة الصينية.

أما في الخارج، فقد أضحت الصين حاضرةً في كل مكان: فما يقارب من نصف زعماء دول العالم[19] البالغ عددها 192 بلداً زاروا الصين في عام 2006، للإعراب عن ثنائهم وتقديرهم للعملاق الصاعد.

obeikandl.com

ولكن بالرغم من إظهار الثقة تبقى العقلية الصينية دفاعية. هذه الحالة الدفاعية لها تاريخ مثل اللجنة الأولمبية في رواية وانغ شو، حيث يحاول الفلاسفة الصينيون المعاصرون تغيير قواعد المنافسة العالمية؛ ليظهروا قدرات الصين، بدلاً من امتلاك الثقة للمنافسة وفق الشروط الراهنة.

كل الذين زاروا بكين تقريباً قاموا بالحج إلى «معبد السماء» الذي ترتفع صورته التي تشبه المشكاة بوصفه طيفاً يلوح فوق العاصمة الصينية، مقدماً لمواطنيها لمحة أيقونية عن عالم الآخرة. هذا البناء المشيّد بطريقة معقّدة -صُمم شكله وفق مبادئ الكوزمولوجيا (علم الكون) لمحاكاة الشكل الحقيقي للسماء- يرتفع عبر سلسلة من سحب رخامية بيضاء قبل الوصول إلى الهضبة عند «مذبح السماء». كان الإمبراطور في مركز النظام العالمي بكل معنى الكلمة، وحكمه لا يعترف بحدود أو قيود. وعلى الرغم من أن أباطرة سلالة المينغ كانوا يتباهون بطموحاتهم العالمية عند معبدهم المفضل، لكنهم كانوا يشيدون رمزاً وطنياً أعظم شهرة: ألا وهو سور الصين العظيم.

إن إرادة الانفتاح نفسها، والتطلع إلى العالم بدت أنها تحمل معها حاجة إلى إقامة الحدود التي يمكن أن تحمي الصين من نفوذ البربر، والغرباء. إن سلالة المينغ، كأي نظام حكم في التاريخ الصيني، كانت مُهَوَّسة بضرورة الحفاظ على وحدة الصين، وحمايتها من جيرانها. وقد نعت الصينيون هذا الهاجس بحدود «عقلية السور العظيم». إنه شعورٌ بالخوف تغلغل عميقاً إلى حدٍّ تسرّب معه إلى هوية البلاد، ونمط حياتها،

وإلى أبجديتها: فجميع المدن الصينية محوطة بأسوار، وفناء المنزل الصيني التقليدي يتخذ شكل سورٍ يُحيط بفناء داخلي إحاطةً كاملةً؛ في حين أن كتابة كلمة «بلد» مؤلفة من رسمٍ له أربعة جدران.

بالرغم من أن اهتمام الصين بالسيادة الوطنية وقوة الدولة نشأ في وقت كانت تخشى فيه الصين من اعتداءات القوى الأجنبية، إلا أن هذه الأفكار أخذت الآن تتكشف للعالم في الخارج. «فعقلية السور العظيم» الراهنة لا تتعلق بحماية البلاد من الاعتداءات الأجنبية، بل تتعلق بتعزيز الرؤية الصينية للسيادة. وهذا لا يحدث وفق خطة أولية محسوبة سلفاً. إن الصين بلاد نشيطة جداً وبحاجة إلى النجاح، إلى حد أن قيادتها السياسية تختبر دوماً طرقاً جديدة لعمل الأشياء؛ فقد استخدمت مناطقها الاقتصادية الخاصة لتختبر نوعاً مختلفاً من فلسفة السوق.

وها هي الآن تختبر ألف فكرة أخرى - من الاستشارات العامة إلى التحالفات الإقليمية، ولكن من مختبر التجارب الاجتماعية هذا تنبثق رؤية عالمية جديدة ستتكوَّن مع الوقت لتحدث نموذجاً صينياً مميزاً. ثم إن تحرر الصين الخاص من الغرب قد أوجد مساراً لا غربياً بديلاً، تتبعه بقية دول العالم. إن مثال «العالم المحصّن»، الذي تستطيع فيه الدول القومية أن تعامل بعضها بعضاً في أسواق عالمية، ولكن مع الاحتفاظ بسيطرتها على مستقبلها الاقتصادي، ونظامها السياسي، وسياستها الخارجية، يظهر الآن على أنه تحدٍّ إيديولوجي لكل من فلسفة الولايات المتحدة عن «العالم المسطّح»، والتفضيل الأوروبي لمبدأ

التعددية الليبرالية. في هذه البيئة التنافسية الجديدة سيحتاج صناع السياسة الغربيون إلى تغيير أفكارهم الخاصة، إذا كانوا يريدون تعزيز قيمهم الليبرالية، وحمايتها.

إن القرن الحادي والعشرين لن يكون قرناً صينياً يستبدل فيه بالماك دونالد McDonald`s المانتو mantou (الفاصولياء المطهوّة على البخار)، بوصفه طعاماً جاهزاً عالمياً مفضلاً، وCNN لن تصبح تابعة لـ CCTV، أو هوليوود تابعة للقناة الصينية الجديدة. لكن الصين ستنضم إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بوصفها دولة تكوّن النظام العالمي، متحدية النفوذ الغربي في إفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، والاتحاد السوفييتي السابق بنمطٍ مختلف للعولمة. وإذا استمرت الصين في النمو، من الممكن تصور أنه في المستقبل سيشتكي المتظاهرون خارج منظمة التجارة العالمية من إجماع بكين، كما يشتكون من إجماع واشنطن. وربما يتأثرون بخطاب رئيس المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني مثلما يتأثرون بخطاب حالة الاتحاد الأمريكي. ويمكن أن تتم المبالغة في نقل الصراع السياسي بين Xi وLi كما جرى في الخلافات القائمة بين سيغولين رويال ونيكولا ساركوزي، أو بين رودي جيولياني وهيلاري كلينتون. قد تصبح وسائل الإعلام العالمية مهوّسة بخطط الشيوعيين الجدد الصينيين لآسيا الوسطى، كما كانت مهوسة بمخططات المحافظين الجدد الأمريكيين للشرق الأوسط. وعندما يحاول بونو وبوب غلدوف ثانية إنقاذ إفريقيا، قد يعقدان أكبر حفل موسيقي لهما في إستاد بكين الأولمبي بدلاً من إقامته في الهايد بارك في لندن.

إن طريق الصين إلى مكانة القوة العظمى لن يكون ممهداً. ومن الممكن ألا تستمر معادلة بكين لرأسمالية الدولة، وأسواقٍ مفتوحة، ونظام سياسي مغلق حتى النهاية. ولكن من الجدير بالذكر أن الأمر قد استغرق ثلاثة أجيال حتى تأسس نموذج اقتصادي سوفييتي، لم يكد ينجح نظرياً حتى فشل في الحقيقة عملياً. وإلى اللحظة التي انهار فيها، ظل الاتحاد السوفييتي يمثّل نموذجاً بديلاً يتحدى الديمقراطية الليبرالية الغربية. لكن صعود بكين قد غيّر توازن القوى الاقتصادية والعسكرية، وها هو الآن يغيّر الأفكار العالمية المتعلّقة بالسياسة، والاقتصاد، والنظام العالمي. إن أولئك الذين ادّعوا أن الجمهورية الشعبية ستصبح ذات طابعٍ غربي مع تنامي ثروتها، ثبت أنهم كانوا مخطئين. والمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة، تواجه أوروبا وأمريكا خياراً مرعباً: ألا وهو النموذج الصيني.

قائمة الشخصيات

كوي جيوان: أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة في جامعة تسيغوا في بكين، وعضو بارز في «اليسار الجديد» أصبح معروفاً في الأوساط الثقافية الصينية عبر عمله على إيجاد بدائل للرأسمالية الليبرالية الجديدة. من أشهر أعماله كتاب عن قرية نان جي ومقال يدعو إلى «تحرر ثانٍ للفكر». ولد عام 1963. عندما كان والده يعمل مهندساً نووياً في سيشوان. درس كوي في جامعة هونان، ثم بدأ التحضير لشهادة الماجستير في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية CASS في بكين التي لم يكملها، وغادر إلى جامعة شيكاغو عام 1987. عاد إلى

الصين عام 2004. لأن والديه كانا مسنين، وهو ابنهما الوحيد. «انتقلت النقاشات الفكرية في التسعينيات إلى حيث وُجد الباحثون – إلى حيث يمكن نشر أفكارهم، والأهم من ذلك كله إلى هونغ كونغ. بإمكانك أن تكون مؤثراً أكثر خارج الصين؛ لأنك لا تستطيع قول كلام كثير هنا. ولكن اليوم هو أكثر حرية من الأمس، فمع وجود الشبكة الإلكترونية أصبح العالم مختلفاً. طالما أنك لا تكتب بأنه يجب إسقاط الحزب الشيوعي مباشرة، فإنك تستطيع أن تكتب ما يحلو لك».

فانغ نينغ: مفكر رائد في مجال النظرية السياسية. من أشهر أعماله كراسة مغالية في القومية، وهي من أفضل الكتب مبيعاً، حيث الذي اشترك في تأليفه مع وانغ شياو دونغ، وهو بعنوان «طريق الصين في ظل العولمة» (1999). يفخر فانغ نينغ خاصة بمقال نشره عام 1997 بعنوان: «الاشتراكية هي عن الانسجام» ويعدّ المقال الأول الذي يمثّل رابطاً بين الاشتراكية والانسجام. ويدّعي أن مقاله كان أحد العوامل التي أثارت الشعارات السياسية الرائجة الآن «المجتمع المنسجم» و«العالم المنسجم». إضافةً إلى أنه نائب مدير معهد العلوم السياسية في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، فهو كاتب غزير الإنتاج في الديمقراطية، والنظرية السياسية الصينية. وقد عمل عن كثب مع الحكومة الصينية في مشروعات عدة، منها في ذلك «التقرير الحكومي عن الديمقراطية» عام 2005.

غان يانغ: أكاديمي متعاطف مع «اليسار الجديد». يعمل الآن باحثاً في مركز الدراسات الآسيوية في جامعة هونغ كونغ، حاز شهادة

الدكتوراه في جامعة شيكاغو بعد سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية عقب احتجاجات تيانانمان. من أعماله الرئيسة «نحن نبتدع التقاليد» 1989، و«تأملات في الليبرالية» 1997. سبب غان يانغ قلق كثير من الأشخاص في «اليمين الجديد» عندما استخدم، على نحو استفزازي، عبارة: «التدمير الخلّاق» ليصف الثورة الثقافية.

هو أنغانغ: هو فتى مزعج لعلم الاقتصاد الصيني. بقصة شعره السبايكي وزيه غير الرسمي، زلزل هو أنغانغ الأكاديمية الصينية المحترمة بالحماسة ذاتها التي زلزل بها البريطاني نيغل كينيدي عالم الموسيقا الكلاسيكية. فتقرير «قدرة الصين الرسمية» الذي اشترك في تأليفه مع وانغ شوغوانغ في أثناء وجوده في يال، عُدّ إلى حد بعيد أنه من أحد أكثر الأعمال المؤثرة في اقتصاد الصين السياسي في العقدين الماضيين - بإقناع الحكومة بضرورة تعزيز دور الدولة. ألّف ما يربو على أربعين كتاباً، وهو مستشار دائم لحكومات الصين المحلية والمركزية. وهو الآن أستاذ، ومدير في مركز دراسات الصين في كلية الإدارة والسياسة العامة في جامعة تسينغوا. التقى بـ وانغ شو غوانغ في أثناء مدة دراسة ما بعد الدكتوراه في جامعة يال، وقد أصبح منذ ذلك الحين أستاذاً زائراً في عدد من الجامعات الغربية. وهو عالم الاقتصاد اليساري الجديد الأشد تأثيراً في الصين، فضلاً على أنه رائد في البحث في «ظروف الصين الوطنية». وهو شخصية مهمة، برزت في البداية في الأكاديمية الصينية للعلوم في عام 1985.

بان وي: أستاذ في كلية الدراسات الدولية، ومدير مركز الشؤون الصينية، والعالمية وكلاهما في جامعة بكين، وهو أحد اللامعين في الوسط الأكاديمي الصيني. فبحثه المتعلّق بـ «حكم القانون الاستشاري» [الحكومةالاستشارية] الذي يدعو الصين إلى صياغة نظامها السياسي على غرار سينغافورة، بدلاً من الاقتداء بالديمقراطيات الليبرالية الغربية. كان شديد التأثير، حصل على شهادة الدكتوراه في جامعة كاليفورنيا في بركيلي عام 1996. وهو أحد أهم المفكرين الصينيين الأوائل في مجال الإصلاح السياسي، والتنمية الاقتصادية والسياسية في الريف الصيني. يملك بان وي توجهاً «محافظاً» يشجع النموذج الصيني للتنمية الاقتصادية والسياسية.

تشين ياكينغ: أستاذ في جامعة الصين للشؤون الخارجية، ونائب رئيس الجامعة. اشتهر بوصفه أحد أكثر الخبراء المسالمين في مجال السياسة الخارجية في الصين. حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة ميسوري في عام1994، يجمع ما بين وظيفة مهمة في هيئة ترعاها الحكومة –وهي جامعة الشؤون الخارجية التي أنشأها وزير الخارجية الصيني المحنّك جو أن لاي ليؤدي الدور نفسه في السياسة الخارجية، كما تفعل مدرسة الحزب المركزية في السياسة الداخلية– وبين شغفه بنظرية العلاقات الدولية. مدافع قوي عن المدرسة الصينية للعلاقات الدولية، وقد اشترك أيضاً في صناعة السياسة الخارجية للحكومة الصينية، بتقديم النصح والمشورة في قضايا مثل تعاون شرق آسيا الإقليمي.

شي ينهونغ: أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بكين الشعبية. وهو أحد أكثر المفكرين المهتمين بإستراتيجية الصين الكبرى، وقد أثار جدلاً بعرضه اقتراحات لانفراج العلاقات مع اليابان. عمل أستاذاً زائراً في كثير من الجامعات الأمريكية مثل جامعة هارفارد، وجامعة نورث كارولينا، ودنفر. هو خبير في الإستراتيجية الكبرى. شي ينهونغ هو إلى حدٍ ما دولي ليبرالي يأخذ موقفاً معتدلاً فيما يخص العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

وانغ هوي: أستاذ باحث في جامعة تسينغوا، محرر مشارك في المجلة الصينية الثقافية الرائدة «دوشو» Dushu من عام 1996 إلى عام 2000. وهو أحد الأعضاء البارزين في «اليسار الجديد» (وهو تجمّع من الباحثين المتمتعين بحرية نسبية الذين يطالبون الحكومة الصينية بإيلاء مزيد من الاهتمام لقضايا التفاوت الاجتماعي، والتلوّث البيئي). ولد في أسرة مثقفة في جيانغسو عام 1959. وفي أثناء الثورة الثقافية، وبعد تخرجه في المدرسة المتوسطة، أصبح عاملاً في مصنعٍ للنسيج لعشرين شهراً، بعدئذٍ التحق بجامعة شينغدو قبل أن يحضر الدكتوراه في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية عام 1985. شارك وانغ هوي في مظاهرات ساحة تيانانمان في حزيران / يونيو عام 1989، ثم ذهب إلى جامعة هارفرد عام 1992. وبعد ذلك ذهب إلى جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس. يقول: «عندما كنت في المدرسة المتوسطة، كنا نذهب إلى الريف كل ربيع وخريف للعمل مع الفلاحين؛ لذلك فأنا ماهرٌ في أي نوعٍ من أنواع الإنتاج الزراعي».

وانغ شاو غوانغ: أحد أكثر المفكرين المبدعين في«اليسار الجديد». أستاذٌ في الجامعة الصينية في هونغ كونغ ورئيس تحرير ذي تشاينا ريفيوTHE CHINA REVIEW، عاش خارج الصين طوال العقدين الماضيين. عضو سابق في الحرس الأحمر، حصل على درجة الدكتوراه التي يدور موضوعها حول الثورة الثقافية من جامعة كورنل عام 1990، ودرّس في جامعة يال من عام1990–2000، قبل انتقاله إلى هونغ كونغ. عام 1993، اشترك مع هيو أنغانغ بتأليف كتاب: «تقرير قدرة دولة الصين»، الذي أثار جدلاً عارماً داخل الصين أدى في النهاية إلى إجراء إصلاح جذري في نظام الضرائب. ومنذ ذلك الحين، حرر عدة تقارير مؤثرة عن الاقتصاد السياسي الصيني أثرت في صناعة القرار السياسي في الحكومة. وقد تعاون أخيراً مع بان ويي وغان يانغ في مشروع بحث يتعلق بالنموذج الصيني.

وانغ شياو دونغ: أشهر «المغالين القوميين المثقفين في الصين»، وهو غالباً في طليعة الجدل الدائر سواء كانت النقاشات تتعلق بعلاقات الصين والولايات المتحدة، أو علاقات الصين واليابان، أو في النقاش المتعلق بمشكلة الصين البيئية الذي دار أخيراً. ويعدّ كتاب «طريق الصين في ظل العولمة» China`s Road under the Shadow of Globalization الذي اشترك في تأليفه مع فانغ فينغ عام 1999، بياناً رسمياً لموجة جديدة من القومية الصينية في عصر العولمة. وعلى الرغم من أنه لا يسير في الاتجاه السائد لمجتمع السياسة الخارجية في الصين، لكنه يحظى باحترام واسعٍ، وقد عزز صلاته مع عدد من «الأمراء الصغار»، أطفال المسؤولين الكبار.

يان شوتونغ: من أبرز الشيوعين الجدد في الصين، قومي حازم، دعا إلى اتباع سياسة أكثر صراحة مع تايوان، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى أنه مدير معهد الدراسات الدولية في جامعة تسينغوا، هو أحد أشهر مفكري السياسة الخارجية في الصين. نال درجة الدكتوراه في جامعة كاليفورنيا في بركلي عام 1992. عمل أستاذاً باحثاً في معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة في بكين ما بين أعوام 1982 - 1984 و1992-2000.

يانغ ياو: هو أحد علماء الاقتصاد القلائل على صعيد دراسة نتائج الانتخابات وديمقراطية القاعدة الشعبية وتأثيرها في الرفاهية الاجتماعية. أستاذ في مركز الصين للبحث الاقتصادي في جامعة بكين، ونائب مدير المركز. نال درجة الدكتوراه في جامعة ويسكونسين –ماديسون عام 1996. ينأى يانغ ياو بنفسه عن أصولية السوق التي يتبناها معظم زملائه الاقتصاديين الذين يمثّلون اليمين الجديد، وعن النزعات الشعبية «لليسار الجديد» يقول: «إن علماء الاقتصاد في الصين هم يمينيون أكثر جداً من أقرانهم في أوروبا وأمريكا، وأنا يساري؛ لأنني حصلتُ على درجة الدكتوراه في ويسكونسين التي هي إحدى أكثر الولايات اشتراكيةً في الولايات المتحدة الأمريكية. لم أدرك في ذلك الحين أن ويسكونسين كان لها تأثير كبير فيّ».

يانغ يي: انضم إلى البحرية الصينية عام 1968. وكان ملحقاً بحرياً في السفارة الصينية في واشنطن من عام 1995 إلى عام 2000. وهو الآن مدير معهد الدراسات الإستراتيجية في جامعة جيش التحرير

الشعبي للدفاع الوطني. يشرف على بحث جامعي يتعلق بإستراتيجية الأمن القومي وبإستراتيجية الصين الدولية. وهو ضابط، وباحث محترم، ومرجع بارز في السياسة الأمنية الصينية. نشر في السنوات الأخيرة بضعة مقالات مؤثرة تتعلّق بالأمن القومي في مجلة الغلوبل تايمز Global Times أثارت الاهتمام داخل الصين وخارجها.

يو كبينغ: نائب مدير المكتب المركزي للترجمة والتأليف. كان في طليعة حركات تحليل الدروس المستقاة من ديمقراطية القاعدة الشعبية والانتخابات والاستشارات العامة ونشرها. يقال: إنه مساعد غير رسمي للرئيس هيو جينتاو، وقد أثارت جدلاً مقالاته التي أُخذت من كتابه «الديمقراطية شيء جيّد» عام 2006. نال درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بكين عام 1988، وهو أحد الأعلام البارزين في النظرية السياسية الشيوعية الصينية. بغضّ النظر عن مناصبه الأكاديمية المتعددة، فهو أيضاً كبير الخبراء في لجنة عمل جديدة مفوضة من قبل الحكومة لدراسة الماركسية، وهو نطاق بحث جديد أصبح على نحو متزايد محوراً لكثير من أفضل المنظّرين السياسيين في الصين. على الرغم من أنه قد شغل عدة مناصب حكومية، لكنه عموماً يحظى باحترام المجتمع الأكاديمي بسبب بحثه العلمي.

إضافةً إلى فانغ نينغ وآخرين قلائل، يُعد من أكثر المنظّرين الصينيين المهتمين بالنموذج الصيني للديمقراطية.

جنغ بيجيان: هو أحد أهم المفكرين الصينيين المثيرين للجدل في مجال السياسة الخارجية، والإصلاح السياسي. لديه مسيرة رسمية، وأكاديمية مميزة؛ ابتداءً بمنصبه التدريسي في الجامعة الشعبية؛ صعوداً ليصبح نائب الوزير التنفيذي لوزارة الإعلان في الصين، ونائب رئيس مدرسة الحزب المركزية. ويُقال: إنه أحد المستشارين المقرّبين من الرئيس الصيني هيو جينتاو. برز في أثناء السبعينيات والثمانينيات بوصفه أحد أبطال الإصلاح المهمين لكتابته خطابات مهمة ووثائق حزبية. ومن أهم ما كتب خطابات دنغ شياو بينغ الرئيسة في أثناء «جولته الجنوبية» عام 1992، التي جددت التزام الصين بالإصلاح الاقتصادي في أعقاب أحداث تيانانمان. في عام 2004. نظّم مشروع بحث أطلق فكرة النهوض السلمي. وعلى الرغم من عد «النهوض السلمي» قد فشل بوصفه مسعى ثقافياً أو مشروعاً سياسياً، لكن العديد من أفكاره ظلت تجد صدىً في مجتمع السياسة الخارجية الصينية الحالي. في الوقت الحاضر هو رئيس منتدى إصلاح الصين، وهو مؤسسة بحثية شبه رسمية تقدم النصح للحكومة الصينية. وقد دُعي أخيراً للمشاركة في مشروع يتعلّق بالتجديد الثقافي للصين.

جانغ ويينغ: أحد أشهر علماء الاقتصاد في الصين، وعضو بارز في اليمين الجديد. العميد المشارك الأول لكلية غوانغوا للإدارة في جامعة بكين، ومدير معهد البحث التجاري في جامعة بكين ومركز التجارة الإلكترونية. أُطلق عليه لقب «رجل العام في الاقتصاد الصيني» من قبل التلفاز المركزي الصيني CCTV عام 2002، خدم في عدة هيئات حكومية ومشتركة. نال درجة الدكتوراه في جامعة أكسفورد تحت

إشراف جيمس ميرليس الحائز على جائزة نوبل في علم الاقتصاد عام 1996، وقبل أن يلتحق بأكسفورد عام 1990 كان يعمل باحثاً في نظرية الإصلاح الاقتصادي وسياسته في هيئة الإصلاح المؤسسي الحكومي المتوقفة الآن، وكان أول من عرض فكرة إصلاح سعر المسار الثنائي في الصين. وهو مرجع وحجة في نظرية المشروعات في الصين، وله دور مؤثر في المجتمعات التجارية، والحكومية، والأكاديمية. يعد على نحو واسع مؤيداً للمدرسة الليبرالية الجديدة في الصين، وذلك بالنظر إلى تشريعات سياسته المتعلقة بتطوّر الصين الاقتصادي. ثم إنه أيضاً أحد أكثر علماء الاقتصاد المعرّضين للانتقاد في الصين اليوم.

openkandl.com

obeikandl.com

ملحوظات

إن كثيراً من الاقتباسات التي وردت عن المفكرين الصينيين في الكتاب مستقاة من مقابلات لهم مع المؤلف. لم أدرج هذه الاقتباسات المباشرة؛ كي لا أرهق القارئ بهذه الملحوظات.

مقدمة

1. الوجود الفعلي للصين غان يانغ : «التقاليد الثلاثة الكبرى في العصر الجديد: « The Integration of the Three Traditions and the Re-emergence of the Chinese Civilization» محاضرة في جامعة تسينغوا في بكين عام 2006 (ترجمة جانغ فنغ).

2. تشييد حلم فيكتور هيغو. رسالة احتجاج لفيكتور هيغو يدين فيها حرق يوانمينجوان على يد القوات البريطانية والفرنسية في عام 1860. الترجمة الإنكليزية متوافرة على موقع: http://www.pbase.com/chlorophy/image/69158121.

3. الحلم الأمريكي هو المثل الأعلى يو كيبينغ.
«Americanization, Westernization, Signification, Modernization or Globalization of China?».

4. العنصرية المعاكسة وانغ شيادونغ « Chinese Nationalism under the Shadow of Globalization» محاضرة غير منشورة في كلية علم الاقتصاد في لندن في 7شباط/فبراير عام 2005.

obeikandl.com

5. المثقفين الصينيين كوي جيوان Second Liberation of Thought (Hong Kong: Oxford University Press, 1997).

6. في الثمانينيات ذهبت إلى وانغ شيادونغ، « Chinese Nationalism under the Shadow of Globalization » محاضرة غير منشورة في كلية علم الاقتصاد في لندن في 7شباط/فبراير2005.

7. اليوم بإمكاننا أن نرى غان يانغ، « The Grand Three Traditions in the New Era: The Integration Of the Three Traditionsa and the Re-emergence of the Chinese Civilization"

محاضرة في جامعة تسينغوا في بكين، عام 2006 (ترجمة جانغ فنغ)

الجزء الأول

1. قبل خمسين عاماً من الشروع في البناء فرانز كافكا Great Wall of China (London: Penguin, 2005)

2. الاقتصاد اكتسب قوة معنوية وانغ هوي « In Wang» The New Criticism (Chaohua (ed), One China, Many Paths (London :Verso, 2003

3. 131 من أصل 274 مديراً مستقلاً جانغ هونغي «Capitalists and Econo-mists in the New China', Evan Jones blog,

http//alertandalarmed. blogspot.com

4. يُعرفون باستهزاء على أنهم فان شيبة fanshipai أو «إثن مهما» بعد وفاة ماو، خلفه هوا غوافنغ الذي أعلن ما أصبح يُعرف بـ «سياسة اثن مهما

اثنين» «two whatevers policy» (يجب أن يؤيد الحزب قرارات سياسية اثن مهما التي يتخذها الرئيس ماو. ويجب أن يتبع أي تعليماتٍ يعطيها الرئيس ماو) بعد أن جاء دنغ شياو بينغ إلى السلطة. أصبح المحافظون الذين تمسكوا بعناد بالسياسات الماوية يعرفون بـ (حزب إثن مهما).

5. جانغ وينغ لديه شيء مفضّل إدوارد س. ستينفلد. «الأحصنة المطلية»: ثقافة الإصلاح وظاهرة الإصلاح الجزئي " Edward S. Steinfled, China`s Market Visions Forthcoming MIT, October 2003, to be published in

6. نظرية «التسعير الثنائي المسار» Fan Gang, China`s 'Dual-Track Transition' Toward the Market: Achievements and Problems, أبحاث للنشر (burlingame, CA: The 19990 Institute)

7. كنتيجة من المصدر نفسه.

8. حظر النشاط البحري سو شياوكانغ ووانغ لوكسيانغ Deathsong of the river: a reader`s guide to the Chinese TV series Heshang قدّمها وترجمها وذيّلها Richard W. Bodman and Pin P.Wan (Ithaca: East Asia program, Cornell Universirty 1991)

9. في الصباح الباكر وانغ هوي ، China`s New Order: society, Politics and Economies In transition (Cambridge, MA:Havared University (Press, 2003

10. مطلبات اقتصادية واجتماعية من المصدر نفسه.

11. كما نسي الناس من المصدر نفسه.

obeikandl.com

12. أولئك الذين اعتقدوا من المصدر نفسه.

13. إن الصين عالقة Jehangir S. Pocha, " China`s New Left,
New Perspectives Quartly, 22 (2) (2005), 25 - 31

14. خُلّدت كوي جيوان ودنغ يانغتاو ومياو جوانغ Nanjie Village
(Beijing: Dangdai Zhongguo Chubanshe, 1996)

15. التجربة الحالية كوي جيوان وروبيرتو مانغابيرا أنغر « China In the Russian
Mirror, New Left Review, I /208, November – December 1994

15. الأضعف في العالم هو أنغانغ ووانغ شاوغوانغ, Strengthen the leading
role of the central government in the transition to a market
economy: تقرير بحث يتعلّق China`s state capacity(Shennyan: Li-
(aoning Renmin Chubanshe, 1993

17. أوضحا أنه مقتبس من Fewsmith, China Since Tiananment: the politics
(of transition (Cambridge: Cambridge University Press, 2001

18. **أقوياء كالحكومة المركزية في أثناء فترة الثمانينيات** النسبة المئوية لـ «دخل الميزانية الفائض» هذا ارتفع من 31 في المئة من دخل الموازنة في عام 1978 إلى 98 في المئة في عام 1989.

19. 15 **في المئة للناتج المحلي الاجمالي** للصين هو أنغانغ " الفساد هو ثقب أسود هائل – الكشف العام للتكاليف الاقتصادية كنتيجة للفساد " في كتاب هو أنغانغ, Great Transformation in China (Beijing: Centre for
(Chinese Studies, Tsinghua University, 2005

obeikandl.com

20. **حجتهم الأقوى جاهنغار** عزيز ولي كوي، «يشرحان استهلاك الصين البطيء: الدور المهمل للدخل المحلي» (Washington: IMF، 2007).

21. **لكلا السببين الكفاءة** والمبدأ جانغ هوني: «أصحاب رؤوس الأموال وعلماء الاقتصاد في الصين الجديدة»

Evan Jones blog، http//alertandalarmed. blogspot.com

22. **ربع أراضي الصين** هو أنغانغ، لماذا ينمو اقتصاد الصين بسرعة هائلة ؟ في كتاب Great Transformations in China (Beijing: Centre for China Studies، Tsinghua University، 2005).

23 **مخلفات إنسانية وحيوانية**

Elizabeth C. Economy، The Great Leap Backward ، Foreign Affairs، 86 (5) (September/October 2007)

24. **الناتج المحلي الإجمالي قضايا الصين أولاً:**

green GPD report، Chinadialogue. net (7September 2006)

25. **معجزة الصين الاقتصادية أندريا لورنز** «انتحار الصين البيئي»: وزير الحكومة يتحدث في النسخة الإنكليزية لصحيفة Der spiegel، April 2005.

26. **استقطبت عشرات الآلاف من الناس**

Elizabeth C. Economy، The Great Leap Backward، Foreign Affairs، 86 (5) (September/October 2007)

27. **تقارير الناتج المحلي الإجمالي الأخضر** الصين توقف دراسة الناتج المحلي الإجمالي الأخضر، يقول تقرير، Reuters، 23 July 2007

28. بالمقارنة مع 150,000 اليوم C. Fred Bresten, Bates Gill Nicholas R. Lardy and Derek Mitchell, China: The Balance Sheet: What the World Needs to Know about the Emerging (Superpower (New York: PublicAffairs Books, 2007

29. **أو 45 مليون وظيفة** (من المصدر نفسه)

30. **البيروقراطيون... لا يتحملون** مخاطر جانغ ويينغ, 'China`s SOE Reform: Acoperate Governance Perspective', ورقة عمل, جامعة بكين, 1998

31. **الدولة** تملك 60 في المئة هاري ج جلبر, The Dragon and The Foreign Devils: China and the World, 1100 BC to the Present (London: Bloomsbury, 2007)

32. **بالكاد ثلث:** إدوارد إس ستانفيلد, «الأحصنة المطلية» ثقافة الإصلاح وظاهرة الإصلاح الجزئي MIT, October 2003, (معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا) ستنشر في كتاب إدوارد إس ستانفيلد القادم China`s Market Visions

33. **عندما تشرق الشمس** 'The (internally) Collected Quotation Of Chen Lingyu', http://chinadigitaltimes. net, September 2006

34. **خطتهما لبناء «مجتمع متناغم» باري ناوتون,** The New Common Economic Program: China`s 11th Five Year Plan and What It Means', 'Stanford University, Hoover Instituion, Chian Leadership Monitor, no. 16 (Fall 2005)

openkandil.com

الجزء الثاني

1. **التمهيد للانتخابات** Shuan Wang and Yang Yao، «ديمقراطية القاعدة الشعبية والحكم المحلي: دليل من الريف الصيني» بحث غير منشور شباط/فبراير 2006؛ يان شن ووانغ ياو، «ديمقراطية القاعدة الشعبية وتوزيع الدخل: دليل من انتخابات القروية في الصين» بحث غير منشور نيسان / أبريل 2006.
2. **إنها ترجع** James Fishikin، He Baogang، AliceSiu، «التشاور العام في الصين: أول اقتراع تشاوري» بحث غير منشور، 2005.
3. **إنها تظهر أن الحكومات** (المصدرنفسه).
4. **قد ازدادت عشرة أضعاف** C. Fred Bergsten، Bates Gill، Nicholas R. Lardy and Derek Mitchell، China: The Balance Sheet: What the World Needs to Know about the Emerging Superpower ((New York: Public Affairs Books، 2007
5. **كان هناك سبع عشرة** (المصدر نفسه).
6. **تمت مصادرة أراضيهم** (المصدر نفسه).
7. **مليونا شخصٍ آخرين** (المصدر نفسه).
8. **لم يحدث أي تغيير على الإطلاق** Wang Shaoguang، ' Patterns of China`s Public policy agenda setting'، China Social Sciences issue 5 2006 (ترجمة جانغ فنغ).

الجزء الثالث

1. **نهوض الصين** 'Yan Xuetong، 'The Rise of China in Chinese Eyes Journal of Contemporary China، 10 (26) (2001)، 33 - 44 .

obeikandl.com

2. القوة الشاملة ‘Yan Xuetong‘The Rise of China in Chinese Eyes Journal of Contemporary China, 10 (26) (2001) 33 - 44.

3. كان يقصد دنغ شياوبينغ هذا تطوّر فيما بعد إلى إستراتيجية تضم أربعاً وعشرين صفة حرف :«راقب بهدوء؛ احفظ مكانتنا؛ تعامل مع الأمور بهدوء؛ أخفِ قدراتنا إلى أن تحين الفرصة المناسبة؛ كن جيداً في الحفاظ على الابتعاد /انزواء؛ ولا تدع أبداً القيادة».

4. الصين لن تأخذ Zheng Bijian, Peacful Rise – China`s New Road to Development (Beijing: Central Party School Publishing House, 2005).

5. فاترة وأقل عدوانية Wang Jisi, ‘Peacful Rise: A Discourse on China’, 2006. محاضرة غير منشورة, London School of Economics, 8 May 2006

6. في خطاباتٍ لاحقة Zheng Bijian, Peacful Rise – China`s New Road to Development (Beijing: Central Party School Publishing House, 2005)

7. الولايات المتحدة تمتلك Yang Yi, ‘Occuping the Moral Height of Enriching our Country and Empowering our Military’, Global Times, 27April 2006 (ترجمة جانغ فنغ).

8. لقد أقامت حتى الآن Tim Jonson, ‘As China Rises, Many Rush to Get on Middle Kingdom Bandwagon ’, San Jose Mercury News, 25 October 2005

obeikandl.com

9. فتحت جامعاتها Joshua Kurlantzick, 'Responding to China`s Charm Offensive,' Foreign Policy in Focus Commentary, www.fpif.org

10. إن ما قد نشهده اليوم

Fransis Fukuyama, 'The End of Histrory?'The National Interest, Summer 1989

11. قد تشكل حتى Yan Xuetong, 'The Rise of China and Its Powe Status' Chinese Journal of International Poli

12. أخيراً أجرته وكالة أنباء البي بي سي العالمية

'China`s influence seen positive' www.bbc. co. uk, 5 March 2005

13. إذا لم يكن لديك

Tim Jonson, 'China`s Rising: China`s Global Influence Grows in Diplomacy, Trade, Culture'. Knight Ridder Newspapers, 26 October 2005.

14. معيار تنظيمي جديد Cooperative security is cheaper, more secure' scholars say' Stanford University News Service, 8 April 1992

15. لتعزيز علاقتها المميزة Yan Xuetong, 'The Rise of China and its Power Status', Chinese Journal of International Politics, Vol. 1, 2006

16. ما إن انضمت [الصين] Qin Yaping and Wei Ling, 'Structures, Processes and the Socialization of Power: East Asian Community Building and the Rise of China', بحث غير منشور 2006

obeikandl.com

17. **إذا عارضت الصين (المصدر نفسه)**

18. **في مقال** Yang Yi 'Occupying the Moral Height of Enriching' our Country and Empowering Military

غلوبال تايمز 27 نيسان/ إبريل، 2006 (ترجمة زانغ فنغ).

19. **إن الازدهار الاقتصادي** كياو ليانغ ووانغ زيانغسو، صراع غير محدود (بكين: بيت الأدب والفنون للطباعة، 1999)

20. **فهي غالباً** ما تصوّر الخصم.

21. **هناك قوى كبرى** بعيدة النظر.

الخاتمة

1. «**كيف يمكن أن تمنع الولايات المتحدة الأمريكية من التراجع** بسرعة كبيرة؟

2. **لتكوين الولايات المتحدة الأمريكية** شن دينغلي، غلوبال تايمز، 19 كانون الأول / سبتمبر 2005 (ترجمة زانغ فنغ).

3. **عبر السنوات القادمة** «كيف تدير الصين الاقتصاد العالمي، ذي إيكونوميست، 28 تموز / يوليو، 2005.

4. **حتى مارتن ديفيس إفريقية** «مناطق اقتصادية خاصة ودهاليز بنية تحتية: تنمية الصين، نموذج يصل إلى إفريقية، جامعة ستيلين بوش، مقالة لم تنشر أيار/ مايو، 2007.

5. **هذه الحكومات** جيفيري ساش، «صندوق النقد الدولي والإنفلونزا الآسيوية» نظرة عامة أمريكية، 9 آذار/ مارس، 1998.

6. **هذه القصة تكررت** كريس آلدن، رفع التنين: نحو إفريقية التي تستطيع أن تقول: لا»، يل غلوبال أون لاين الأول من آذار/ مارس 2005، http://yaleglobal.yale.edu

obeikandl.com

7. **الحكومة الصينية** آندرو ليونارد، «لا إجماع بكين: هل هي ليبرالية جديدة بمواصفات صينية أم طريقة ثالثة مغرقة في الضياع؟».www.salou.com

8. **ابتكر التعبير** آرك بادينغتون «الحرية في العالم 2007: ركود الحرية وسط ديمقراطية مؤجلة» (واشنطن دي سي: بيت الحرية 2007).

9. **تأثير فاتر** كارل غيرشمان، «الحركة الارجاعية ضد مؤازرة الديمقراطية»، «شهادة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية»، 8 حزيران/ يونيو، 2007.

10. **كتاب قادة عن الديمقراطية** توماس كاروذرز حركة ارجاعية مناوئة للترويج للديمقراطية، الشؤون الخارجية آذار/ نيسان (مارس/ أبريل)، 2006.

11. **مساعدات الصين الخارجية المتنامية** كينيث روث، «ملء فراغ القيادة: أين الاخاد الأوروبي؟» (نيويورك: منظمة هيومان رايتس واتش، 2007).

12. **الصين توفر إمدادات أيضاً** تقرير للجنة الكونغرس المكلفة بمراجعة العلاقات الأمنية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين http/www.ussc.gov.2006

13. **هذا من المحتمل أن يتضمن** لاري جاغان، «أفضل رفاق بكين السيئين من ميانمار»، آسيا تايمز، 13 حزيران/ يونيو، 2007.

14. **أعمال إبادة** توني بلير، «عقيدة المجتمع الدولي»، خطاب في النادي الاقتصادي في شيكاغو، 24 نيسان/ أبريل 1999.

15. **بكين واقعة تحت ضغط** «استثمارات النفط الصينية في السودان تبلغ ستة مليارات دولار أمريكي، ذي هيرالد خرطوم، 27 حزيران/ يونيو، 2007.

obeikandl.com

16. **كانت الولايات المتحدة** سوزان شيرك، ديبلوماسية الصين متعددة الجوانب في آسيا-باسيفيك بينة للجنة مراجعة العلاقات الأمنية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، 12-13 شباط/ فبراير، 2004.

17. **عن حقوق الإنسان** ريتشارد غوان، «قوة بيان الأمم المتحدة» نيويورك تايمز مجلس العلاقات الخارجية الأوروبي، متعاون).

18. **تحول نموذج** جيمس تروب، «العالم تبعاً للصين»، نيويورك تايمز، 3 أيلول/ سيتمبر، 2006.

19. **تقريباً نصف القادة** لوناي-كيونغ «الصين تأخذ موقعها على المسرح الدولي»، تشانيا ديلي، 30 كانون الأول/ ديسمبر، 2006.

obeikandl.com